

هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن



التقرير السنوي

2025



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



**صاحب السمو الملكي الأمير
الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد المعظم**



“ولأن التعدين يعد أحد القطاعات الواعدة في النمو الاقتصادي، فعلى الحكومة الاهتمام به، من خلال الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية في المملكة وتوجيه الاستثمارات إليها، لتسريع الاستخدام التجاري والصناعي لهذه الموارد والغاز الطبيعي، وكذلك التوسع في الطاقة المتجددة والخضراء، ومنها الهيدروجين الأخضر، والتي تشكل فرصة لتحقيق قفزات نوعية تسرع من التحول نحو الطاقة النظيفة والمستدامة”

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

15 أيلول 2024 ميلادية

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
6	الهيكل التنظيمي
7	كلمة عطوفة الرئيس التنفيذي
8	أعضاء مجلس المفوضين
11-9	الرؤية - الرسالة - الأهداف الإستراتيجية - الأهداف الوطنية
12	الجوائز وشهادات الإعتمادية 2024
14-13	إدارة الهيئة والإشراف عليها
16-15	لجنة التخطيط والتنسيق
19-17	الموارد البشرية
37-21	قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة
46-39	قطاع النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي
53-48	قطاع المصادر الطبيعية
68-55	قطاع العمل الإشعاعي والنووي
74-69	مركز المراقبة والطوارئ
75	التكاليف والتسعير
88-76	التعاون المحلي والدولي
92-89	نظام المعلومات الوطني
94-93	مركز إسعاد المتعاملين
95	إدارة الشكاوى
98-96	الخدمات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات
100-99	التطوير المؤسسي وإدارة الجودة
102-101	الرقابة الداخلية
103	الإعلام والتوعية
107-104	المسؤولية المجتمعية
124-108	البيانات المالية

كلمة عطفة المهندس زياد السعيدة

رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن / الرئيس التنفيذي



يأتي التقرير السنوي لهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن لعام 2025 ليجسد حصيلة عامٍ حافلٍ بالعمل المؤسسي الاستثنائي والإنجاز المتواصل، ويعكس مستوى متقدماً من الالتزام المهني، والجاهزية المؤسسية، والقدرة على تعزيز أمن التزود في مختلف الظروف، والتعامل بكفاءة عالية مع متطلبات المرحلة وتعقيداتها، بما يضمن صون المصلحة العامة، ودعم استقرار المنظومة الاقتصادية والخدمية في المملكة، ومواكبة الحاضر واستشراف المستقبل.

لقد واصلت الهيئة خلال هذا العام ترسيخ دورها كمؤسسة تنظيمية رائدة، من خلال نهج متوازن يجمع بين الحزم في تطبيق الأطر التشريعية، والمرونة في الاستجابة للمتغيرات، والتطوير المستمر للأدوات والآليات، بما يواكب أفضل الممارسات الدولية. وقد انعكس ذلك في تحقيق نتائج نوعية ملموسة أسهمت في تعزيز استقرار القطاعات التي تنظمها الهيئة، ورفع كفاءة خدماتها، وترسيخ بيئة تنظيمية قائمة على الثقة والشفافية والموثوقية.

ومع استعراض ما تحقق من منجزات، فإننا نؤكد أن هذه النتائج لم تكن وليدة الجهد اللحظي، بل نتاج رؤية واضحة، وعمل تراكمي جماعي منظم، وجهود مخصصة بذلتها كوادر الهيئة في مختلف المواقع، إلى جانب تعاون مثمر مع شركائنا في القطاعين العام والخاص، وقد مكّن هذا النهج الهيئة من المضي بثبات نحو تطوير عمل القطاع، ورفع مستوى الخدمات، وتبني أدوات حديثة في التخطيط والمتابعة، والارتقاء بمستوى الأداء، بما يجسد قناعة راسخة بأن الإنجاز المستدام يقوم على المسؤولية الواعية، والانتماء الصادق، والمشاركة الوطنية الفاعلة، والالتزام الدائم بخدمة الوطن والمواطن.

وفي هذا المقام، نرفع أسمى آيات التقدير والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، وسمو ولي عهده الأمين، حفظهما الله ورعاهما، تقديرًا للدعم الراسخ والتوجيهات السامية التي شكّلت مرجعية وطنية داعمة لمسار التحديث والإصلاح، وترسيخ نهج التطوير المستدام. مؤكداً أن الهيئة ماضية بعزيمة ثابتة ورؤية واضحة في البناء على ما تحقق من منجزات وتعظيم أثرها، مستندةً إلى كفاءاتها الوطنية وشراكاتها المؤسسية الفاعلة، ومواصلة العمل بإخلاص لترجمة هذه التوجهات إلى نتائج ملموسة تدعم استدامة هذه القطاعات الحيوية وتنافسيتها، بما يعزز مكانة المملكة الأردنية الهاشمية ويخدم أولويات التنمية الوطنية في الحاضر والمستقبل.

المهندس زياد جميل السعيدة

رئيس مجلس مفوضي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن

الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس المفوضين



رئيس مجلس المفوضين

المهندس زياد السعايدة



المفوض

المهندس محمد المعاينة



نائب رئيس مجلس المفوضين

الأستاذة زاهرة طيبشات



المفوض

الجيولوجية وفاء البخيت



رؤيتنا

الريادة في تنظيم وتطوير قطاع الطاقة
والمعادن والتطبيقات الإشعاعية والنووية
بشكل سلمي وآمن ومستدام



رسالتنا

ضمان توفير خدمات آمنة ومستقرة
ودائمة وذات جودة عالية وبأسعار
معقولة، من خلال النهوض بمجال
التنظيم والرقابة والمنافسة في قطاع
الطاقة والمعادن، واستخدامات الطاقة
النووية والأشعة المؤينة في المجالات
السلمية لضمان مصالح المستهلكين
والمستثمرين



أهدافنا الوطنية

- ❖ تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.
- ❖ خلق بيئة استثمارية جاذبة قادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية.
- ❖ الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفو وقليل المخاطر.
- ❖ تحقيق معدلات نمو مستدام لضمان مستوى معيشة جيد لجميع المواطنين.
- ❖ بناء جيل قادر على الأبداع والابتكار ذو إنتاجية مرتفعة.



أهدافنا المؤسسية

- ❖ تنظيم قطاع الطاقة والمعادن على أساس من التوازن بين مصالح المستهلكين والمرخص والمصرح لهم والمستثمرين وأي جهات أخرى ذات علاقة.
- ❖ رعاية مصالح المستهلكين شريطة التزامهم بشروط تزويد الخدمة المعتمدة من الهيئة الصادرة عن المرخص له والمصرح له.
- ❖ الحفاظ على بنية فاعلة للقطاع وتطويرها بما يسهم في تعزيز الجدوى الاقتصادية له وتحسين كفاءته.
- ❖ ضمان توفير خدمات آمنة في القطاع ومستقرة ودائمة وذات جودة عالية.
- ❖ ضمان توفير شروط ومتطلبات السلامة العامة والعمل على حماية البيئة وصحة الإنسان وممتلكاته.
- ❖ ضمان توفير الخدمات المطلوبة من المرخص لهم إلى المستهلكين بصورة كافية وجودة عالية.



أهدافنا الإستراتيجية

- ❖ تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع
- ❖ رفع كفاءة منظومة الرقابة والتفتيش
- ❖ تطوير منهجيات التسعير وضمان عدالة الكلف والعوائد
- ❖ تعزيز الحوكمة والشفافية المؤسسية
- ❖ تطوير الأداء والقدرات المؤسسية

قيمنا المؤسسية



الجوائز وشهادات الإعتمادية (2025)



تجديد شهادة الإعتماد الدولية الخاصة
بكفاءة المختبرات
ISO/IEC 17025:2017



نظام إدارة أمن المعلومات
ISO / IEC 27001:2022



تجديد شهادة نظام إدارة الجودة
ISO 9001:2015



تجديد شهادة إدارة المخاطر (الرقابة داخلية)
ISO 31000:2018



تجديد شهادة إدارة الجودة ورضا العملاء
وإرشادات التعامل مع الشكاوى
ISO 10002:2018

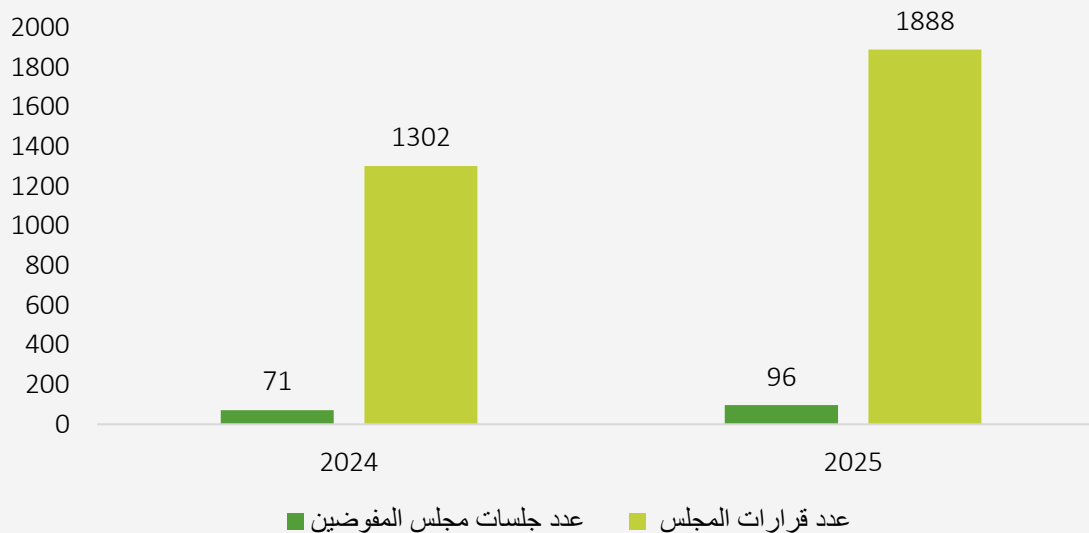
إدارة الهيئة والإشراف عليها

في إطار سعي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن لتعزيز دورها التنظيمي والرقابي على مختلف القطاعات التي تشرف عليها، وضمن جهودها الرامية إلى تطوير الأداء وتحسين جودة الخدمات المقدمة، واصل مجلس المفوضين خلال عام 2025 أداءه الفاعل من خلال عقده لعدد من الجلسات واتخاذ قرارات نوعية تهدف إلى رفع كفاءة التنظيم وضمان الامتثال للتشريعات الناظمة. ويأتي ذلك انعكاساً لنهج الهيئة في الاستجابة لمتطلبات القطاعات التي تنظمها وتراقبها الهيئة ومواكبة التطورات، بما يعزز من استدامة العمل المؤسسي ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين على حد سواء.

أداء مجلس المفوضين (مقارنة سنوية 2024-2025)

عدد (جلسات وقرارات) مجلس المفوضين للأعوام 2024 و 2025			
نسبة النمو	2025	2024	
35%	96	71	عدد الجلسات
45%	1888	1302	عدد القرارات

سجّل مجلس مفوضين الهيئة خلال عام 2025 نشاطاً ملحوظاً، حيث عقد (96) جلسة صدرت عنها (1888) قراراً، ما يعكس نسبة نمو بلغت 35% في عدد الجلسات و 45% في عدد القرارات مقارنة بالعام 2024. وقد ساهم هذا النشاط في تعزيز الدور التنظيمي والرقابي للهيئة على أداء الجهات العاملة في القطاع، بالإضافة إلى إقرار عدد من التشريعات والوثائق التنظيمية التي تساهم في تطوير بيئة العمل وتحسين مستوى الخدمات المقدمة ضمن القطاعات التي تنظمها الهيئة.



إدارة الهيئة والإشراف عليها

أبرز التشريعات (قانون ، نظام ، تعليمات ، الأسس ، القرارات التنظيمية) خلال العام 2025	
1	التعليمات التنظيمية الخاصة بقانون الكهرباء العام الجديد رقم (10) لسنة 2025
2	تعليمات تحديد الكلف والترتيبات المتعلقة بتبديل مسارات الشبكة الكهربائية .
3	الرخصة القياسية لممارسة نشاط تصنيع الزيوت الممزوجة و/أو زيوت الأساس و/أو المحسنات و/أو زيوت التزييت و/أو الشحوم وأي مواد أخرى متعلقة بالنشاط وتصديرها ونقلها وتعبئتها وتخزينها وتحميلها وتفريغها وتوزيعها وبيعها بالجملة والتجزئة .
4	أسس الموافقة على انشاء مستودعات تخزين المصادر المشعة المتنقلة.
5	أسس تنظيم نشاط شحن المركبات الكهربائية المتنقلة.

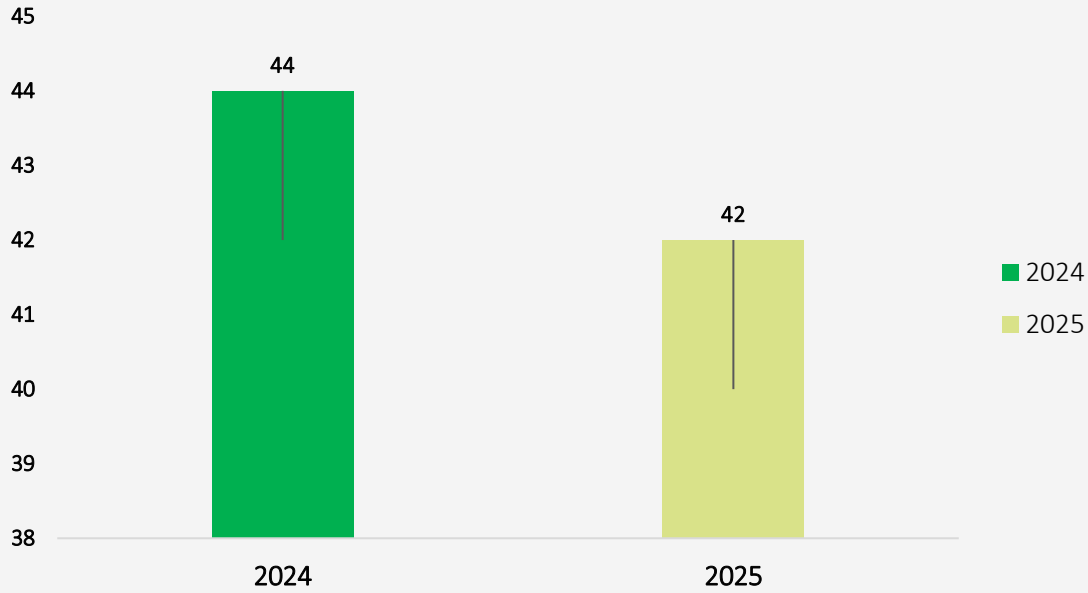
لجنة التخطيط والتنسيق

أداء لجنة التخطيط والتنسيق (مقارنة سنوية 2024-2025)

عقدت لجنة التخطيط والتنسيق في الهيئة والمشكلة من مدراء المديریات والوحدات التنظيمية فيها برئاسة عطوفة الرئيس التنفيذي خلال عام 2025 (42) اجتماعاً مقارنة مع (44) اجتماع خلال العام 2024، هدفت الى بحث كافة القضايا التي تساهم في تطوير اداء الهيئة ومتابعة إنجاز الأعمال المناطة بالوحدات التنظيمية وفقاً للبرامج المخطط لها.

عدد (جلسات) لجنة التخطيط والتنسيق للأعوام 2024 و 2025			
نسبة النمو	2025	2024	
-4.5 %	42	44	عدد الجلسات

عدد جلسات لجنة التخطيط والتنسيق



لجنة التخطيط والتنسيق

أبرز ما تم مناقشته باللجنة وإعتماده خلال العام 2025	
1	إقرار أسس ممارسة نشاط محطات تزويد المركبات بالغاز المضغوط وأو المسال داخل محطات محروقات عامة.
2	اعتماد أسس اعتماد المفتشين في مديرية الأمان النووي.
3	اعتماد سياسة ثقافة الأمان والأمن النووي.
4	اعتماد أسس عمل لجنة المسؤولية المجتمعية.
5	اعتماد أسس الدوام الرسمي والاجازات والمغادرات لموظفين حضانه الهيئة.
6	اعتماد سياسة نظام الإدارة المتكامل (IMS).
7	اعتماد أسس تدريب المتدربين
8	إقرار الية التعامل مع الشكاوى
9	اعتماد القيم الجوهرية لهيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
10	اعتماد دليل الثقافة المؤسسية
11	إقرار الية قياس رضا المتعاملين عبر منصة بخدمتكم

الموارد البشرية

بلغ عدد موظفي هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن في عام 2025 ما مجموعه (376) موظفاً مقارنة بـ (352) موظفاً لعام 2024 وبنسبة نمو بلغت 7%.

توزيع موظفي الهيئة تبعاً للمؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
1.6%	6	دكتوراة
9.6%	36	ماجستير
1.1%	4	دبلوم عالي
47.9%	180	بكالوريوس
21.3%	80	دبلوم كليات مجتمع
18.6%	70	توجيهي فما دون
100 %	376	المجموع

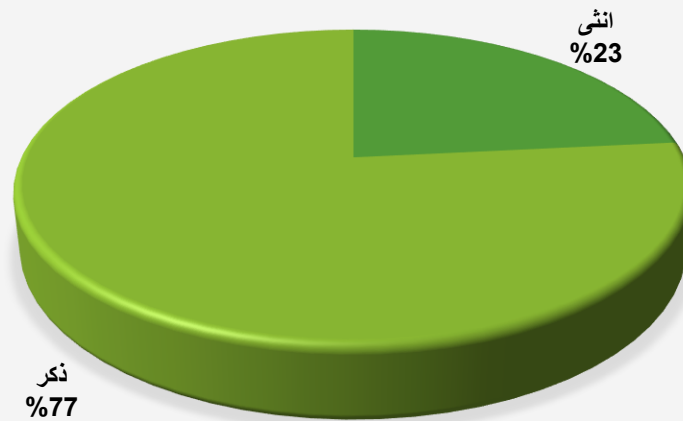


توزيع موظفي الهيئة تبعاً لموقع العمل 2025

النسبة	العدد	موقع العمل
% 70.5	265	المكاتب الرئيسية – عمان الدوار الثامن
25.85	97	البوابات الخاصة بالرقابة الإشعاعية في المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية
% 3.7	14	المحطات الرقابية (محطة العقبة – محطة الكرك – محطة إربد – محطة شبكية)
%100	376	المجموع

توزيع موظفي الهيئة تبعاً للنوع الاجتماعي 2025

النسبة	المجموع	موظف	رئيس قسم	مدير	مستشار	ذكر
% 77	288	213	56	14	5	ذكر
%23	88	52	23	10	3	انثى



تعيين الكوادر البشرية

نظراً للتوسع المستمر في المهام والمسؤوليات الموكلة إلى الهيئة فقد تم خلال العام 2025 تعيين (18) موظفاً من الكفاءات البشرية المؤهلة وحسب الدرجات العلمية التالية :



تنمية الموارد البشرية

إيماناً من الهيئة بأن تدريب وتطوير الموظف هو ركيزة أساسية ومهمة في ضمان تحقيق رؤية الهيئة ، وإعداد فريق عمل مؤهل قادر على المنافسة وعلى تقديم خدمات مميزة للمواطنين فقد حرصت الهيئة على توفير فرص تدريب متنوعة بالتنسيق مع العديد من المؤسسات المحلية والدولية ، وفي هذا الإطار شاركت الهيئة في 335 دورة تدريبية وورش عمل ومؤتمر داخل المملكة و 215 دورة تدريبية وورش عمل ومؤتمر خارجها إستفاد منها حوالي 601 مشارك من الموظفين .بالإضافة إلى ذلك دربت الهيئة 82 متدرباً من مختلف التخصصات والفئات مثل النقابات (نقابة المهندسين الأردنيين ونقابة الجيولوجيين الأردنيين) وطلاب الجامعات والكليات الحكومية والخاصة ، بالإضافة إلى الأفراد الراغبين باكتساب الخبرة العملية .



الكهرباء والطاقة المتجددة



قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

تهدف الهيئة إلى تنظيم قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة على أساس من العدالة والتوازن بين مصالح المستهلكين والمرخص لهم والمستثمرين وأي جهات أخرى ذات علاقة والحفاظ على هيكله فاعلة للقطاع وتطويره بما يضمن ويعزز الجدوى الاقتصادية له وتشجيع الاستثمار والمنافسة في القطاع وضمان توفير خدمات آمنة ومستقرة ودائمة وذات جودة عالية حيث قامت الهيئة في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بإصدار العديد من الرخص والتصاريح في عدة نشاطات .



ترخيص مشاريع التوليد التقليدية

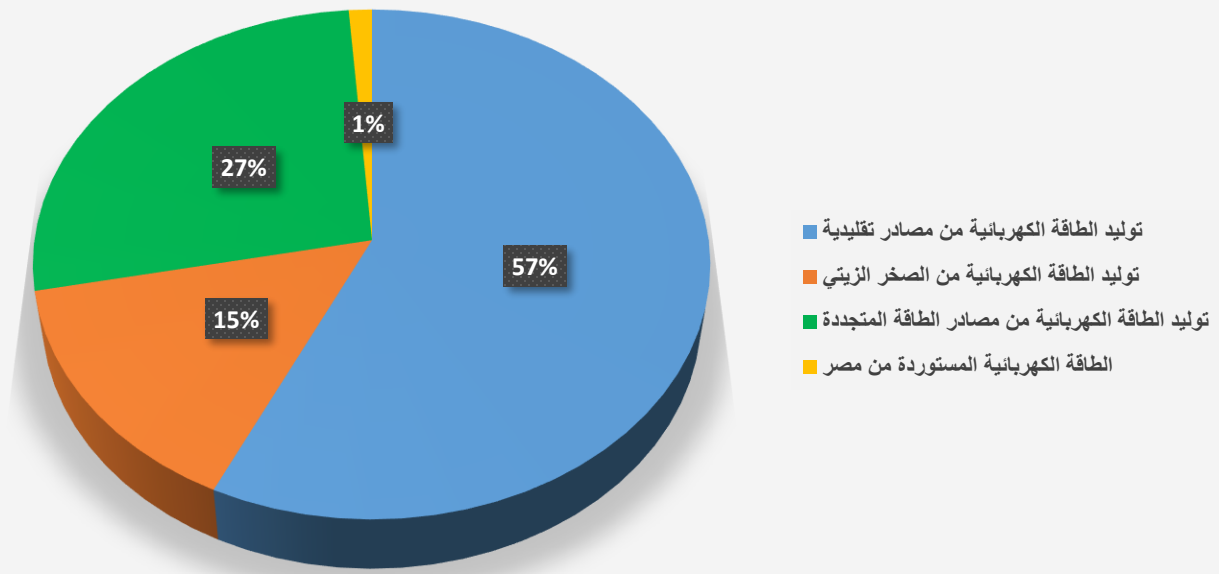
منحت الهيئة خلال العام 2025 رخصتي توليد للطاقة الكهربائية لمحطة توليد الريشة باستطاعة توليدية 55 م.و. ولمحطة توليد رحاب باستطاعة توليدية بلغت 297 م.و.



كميات الطاقة الكهربائية المولدة

النسبة المئوية	الكمية (ج.و.س)	مصادر توليد الطاقة الكهربائية في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2025
57%	15061.9	توليد الطاقة الكهربائية من مصادر تقليدية
15%	3906.6	توليد الطاقة الكهربائية من الصخر الزيتي
27%	7114.5	توليد الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة المتجددة
1%	318.7	الطاقة الكهربائية المستوردة من مصر
100 %	26401.1	المجموع

توزيع مصادر توليد الطاقة الكهربائية 2025



الإستطاعة التوليدية

الإستطاعة التوليدية (م.و)		
360	شركة توليد الكهرباء المركزية	الطاقة التقليدية
1571	شركة السمرا لتوليد الكهرباء	
370	نبراس للطاقة (IPP1)	
373	شركة القطرانة لتوليد الكهرباء	
573	شركة عمان آسيا للطاقة الكهربائية	
241	نبراس للطاقة (IPP4)	
485	شركة الزرقاء لتوليد الكهرباء	
470	شركة العطارات للطاقة	
4443	مجموع الإستطاعة (التقليدية)	
1617		الطاقة المتجددة
6060		المجموع الكلي



توافرية محطات التوليد

مؤشر التوافرية لمحطات التوليد للعام 2025		
مؤشر التوافرية	الشركة	
99.8%	شركة توليد الكهرباء المركزية	
92.5%	شركة السمرا لتوليد الكهرباء (محطة السمرا)	
89.5%		المرحلة الأولى
91.5%		المرحلة الثانية
95%		المرحلة الثالثة
92.10 %	المرحلة الرابعة	
92.9%	نبراس للطاقة (IPP1)	
95.8%	شركة العطارات	
95.80%		الوحدة الأولى
97.6%	الوحدة الثانية	
95.24%	شركة القطرانة لتوليد الكهرباء	
99.8%	شركة عمان آسيا للطاقة الكهربائية	
	نبراس للطاقة (IPP4)	
	شركة الزرقاء لتوليد الكهرباء	

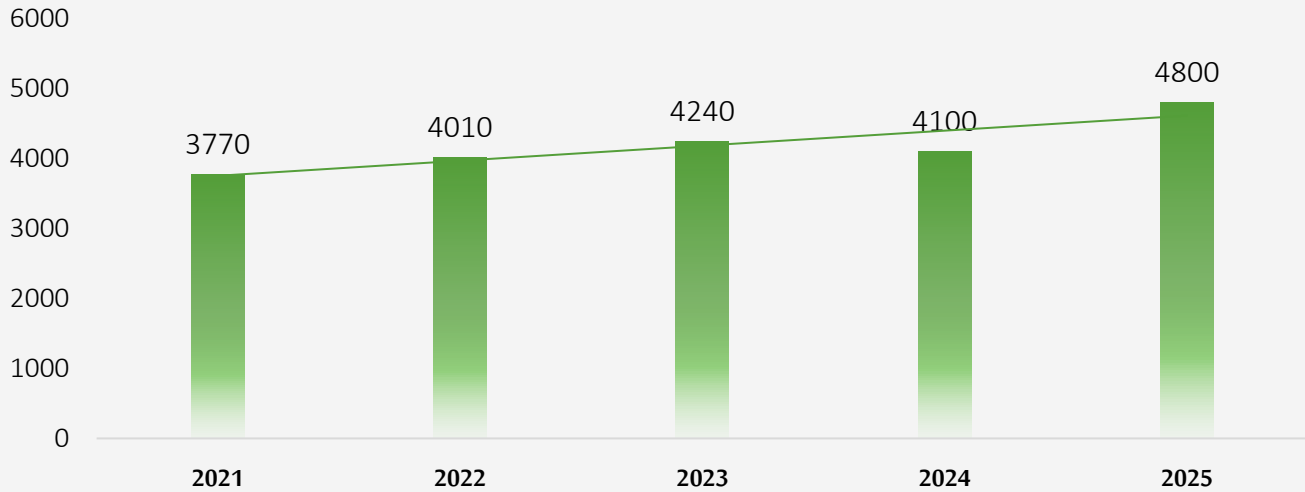


نقل وتشغيل النظام الكهربائي والتزويد بالجملة

تتولى شركة الكهرباء الوطنية بموجب الرخصة الممنوحة لها مسؤولية إدارة وتشغيل النظام الكهربائي في المملكة، بما يشمل نقل الطاقة الكهربائية عبر شبكة النقل الوطنية بكفاءة وموثوقية عاليتين. كما تتولى تخطيط وتطوير شبكات النقل ومحطات التحويل، بما يواكب النمو في الطلب على الطاقة الكهربائية ويضمن استمرارية التزويد بها في مختلف الظروف التشغيلية.

وفي هذا الإطار، بلغ الحمل الكهربائي الأقصى في المملكة خلال عام 2025 نحو (4800) م.و ، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 17% مقارنة بالعام السابق، الأمر الذي يعكس تطور الطلب على الطاقة الكهربائية وكفاءة أداء النظام الكهربائي في تلبية هذا الطلب ضمن أعلى معايير الاعتمادية والاستقرار

الحمل الأقصى (م.و)



نقل وتشغيل النظام الكهربائي والتزويد بالجملة

إستطاعة مشاريع الربط الكهربائية القائمة (م.و)		
132 ك.ف	400 ك.ف	
-	550	الربط الكهربائي المصري – الأردني (كيبيل بحري)
	(800-300)	الربط الكهربائي الأردني - السوري
80	-	الربط الكهربائي الأردني – الفلسطيني (أريحا)
	(200 -150)	الربط الكهربائي الأردني – العراقي



نقل وتشغيل النظام الكهربائي والتزويد بالجملة

استهلاك الوقود في محطات التوليد للعام 2025	
الكمية	
121,311,687.5	الغاز الطبيعي (mmbtu)
10,405,630.8	الصخر الزيتي (طن)
41,633.5	الديزل (طن)
35,943.1	الوقود الثقيل (طن متري)

نسبة الفاقد الكهربائي %		
2025	2024	
1.78	1.76	شبكة النقل



توزيع الطاقة الكهربائية والتزويد بالتجزئة

تضطلع شركات توزيع الكهرباء في المملكة بدور أساسي في إيصال الطاقة الكهربائية إلى مختلف فئات المستهلكين بكفاءة وموثوقية، حيث تتولى مسؤولية توزيع الكهرباء ضمن مناطق التزويد والتوزيع بالتجزئة من خلال شبكات التوزيع، بما يشمل تشغيلها وصيانتها وتطويرها لضمان استمرارية التزويد وتحسين جودة الخدمة المقدمة.

وفي هذا السياق، بلغ إجمالي عدد المشتركين لدى شركات توزيع الكهرباء خلال عام 2025 نحو 2,622,457 مشترك، مما يعكس التوسع في قاعدة المشتركين والنمو المستمر في الطلب على خدمات الكهرباء في المملكة، الجدول التالي بين أعداد المشتركين موزعين على شركات التوزيع الثلاث للعام 2025.:

أعداد المشتركين بالتيار الكهربائي 2025	
الشركة	2025
شركة الكهرباء الأردنية	1,680,986
شركة كهرباء محافظة أربد	660,297
شركة توزيع الكهرباء	281,174
المجموع	2,622,457



توزيع الطاقة الكهربائية والتزويد بالتجزئة

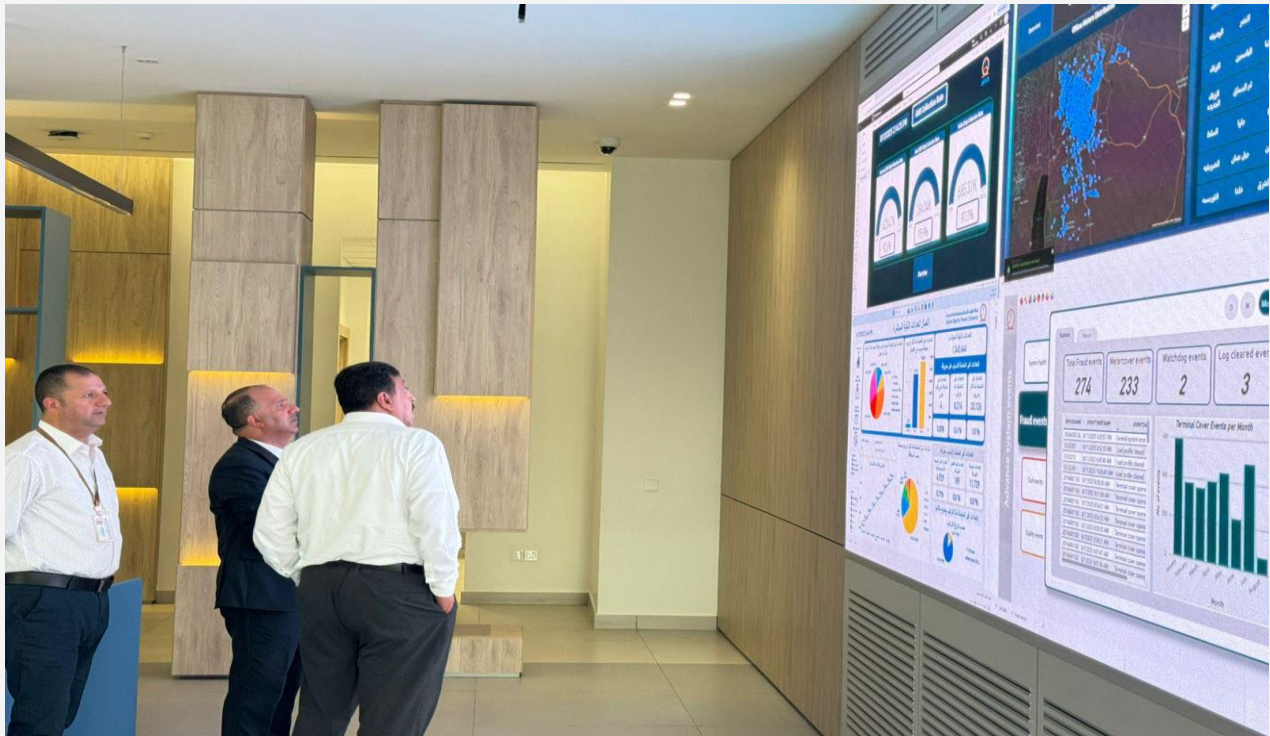
إعتماد عدادات الطاقة الكهربائية الذكية

بلغ عدد العدادات الكهربائية الذكية التي تم إعتمادها خلال العام 2025 (952313) عداد مقابل (918449) تم إعتمادها في العام (2024) وبنسبة نمو بلغت 3.69 %

مشروع عدادات الطاقة الكهربائية الذكية

في إطار جهود الهيئة لتعزيز كفاءة الطاقة وتطوير البنية التحتية الرقمية في قطاع الكهرباء، يواصل مشروع تركيب عدادات الطاقة الكهربائية الذكية تحقيق إنجازات بارزة منذ انطلاقه في عام 2022، حيث قامت شركات توزيع الكهرباء حتى نهاية العام 2025 بتركيب ما يقارب 2391337 عداد كهربائي ذكي لدى المشتركين وفي مختلف القطاعات وبنسبة إنجاز وصلت 93.7% وذلك بالتعاون بين الهيئة و شركات توزيع الكهرباء .

حيث تمكن العدادات الكهربائية الذكية المشتركين من مراقبة استهلاكهم للطاقة الكهربائية، وتحسين جودة الخدمة من خلال تقليل الإنقطاعات وتسهيل إجراءات الفوترة والشكاوى، بالإضافة إلى دعم جهود الحد من الفاقد الكهربائي



توزيع الطاقة الكهربائية والتزويد بالتجزئة

الفاقد الكهربائي على شبكة التوزيع

تؤدي الهيئة دوراً تنظيمياً ورقابياً محورياً في تعزيز كفاءة قطاع الكهرباء، حيث تعمل على تبني السياسات ووضع الأطر التنظيمية التي تستهدف خفض الفاقد الكهربائي بشقيه الفني وغير الفني، بما يسهم في تحسين كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الهدر في الشبكات الكهربائية. كما تتابع الهيئة أداء شركات التوزيع وفق مؤشرات أداء معتمدة، وتعمل على إلزامها بتنفيذ خطط وبرامج تهدف إلى تطوير شبكات التوزيع وتحديث أنظمة القياس وتعزيز إجراءات الرقابة والتفتيش.

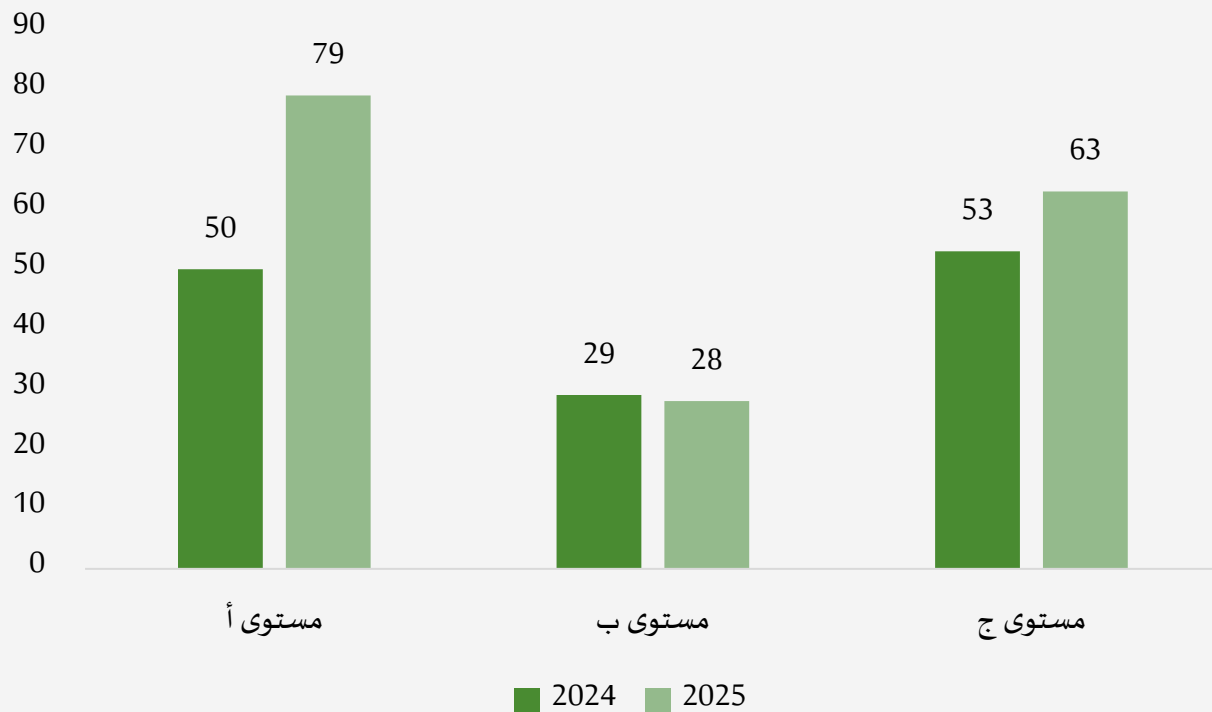
وفي هذا الإطار، بلغت نسبة الفاقد الكهربائي على شبكة التوزيع خلال عام 2025 نحو (11.08%) مقارنة بـ(11.85%) في عام 2024، محققةً انخفاضاً بمقدار (0.77) نقطة مئوية، وهو ما يعكس فاعلية الإجراءات التنظيمية والرقابية المتبعة، وجهود شركات التوزيع في تحسين كفاءة التشغيل والحد من الفاقد، بما يعزز استدامة قطاع الكهرباء ويرفع من مستوى جودة الخدمة المقدمة.

نسبة الفاقد الكهربائي %		
2025	2024	
11.08	11.85	شبكة التوزيع



رخص ممارسة أنشطة توريد وتركيب وتشغيل وصيانة وفحص نظم مصادر الطاقة المتجددة

بلغ عدد الرخص الممنوحة لممارسة أنشطة توريد وتركيب وتشغيل وصيانة وفحص نظم مصادر الطاقة المتجددة خلال العام 2025 ما مجموعه (170) رخصة مقارنة بـ (132) رخصة خلال العام 2024 تتوزع على عدة مستويات فنية كما في الشكل التالي :



ترخيص مشاريع الطاقة المتجددة لغايات الإستهلاك

أصدرت الهيئة خلال العام 2025 (4) رخص لتوليد الكهرباء من الطاقة المتجددة لغايات الإستهلاك الخاص باستطاعة إسمية إجمالية بلغت 10.56 م.و .

استطاعة وعدد نظم الطاقة الكهربائية المتجددة المربوطة على شبكة التوزيع وفق نظام صافي القياس (تراكمي) (م.و)				
2025		2024		الشركة التي يتبع لها النظام
الإستطاعة	العدد	الإستطاعة	العدد	
488	35028	461	34141	شركة الكهرباء الأردنية
268	32139	265	31940	شركة كهرباء محافظة إربد
133	15234	127	15065	شركة توزيع الكهرباء
889	82401	853	81146	المجموع

استطاعة وعدد نظم الطاقة الكهربائية المتجددة المربوطة على شبكة التوزيع وفق نظام العبور (تراكمي) (م.و)				
2025		2024		الشركة التي يتبع لها النظام
الإستطاعة	العدد	الإستطاعة	العدد	
205	572	196	526	شركة الكهرباء الأردنية
46	74	44	66	شركة كهرباء محافظة إربد
86	76	75	64	شركة توزيع الكهرباء
337	722	315	656	المجموع

استطاعة وعدد نظم الطاقة الكهربائية المتجددة المربوطة على شبكة التوزيع				
وفق نظام صافي القيمة داخل الموقع الجغرافي (تراكمي) (م.و)				
2025		2024		الشركة التي يتبع لها النظام
الإستطاعة	العدد	الإستطاعة	العدد	
24.2	5553	0	0	شركة الكهرباء الأردنية
10.8	3031	0	0	شركة كهرباء محافظة إربد
6.3	1430	0	0	شركة توزيع الكهرباء
41.3	10014	0	0	المجموع

استطاعة وعدد نظم الطاقة الكهربائية المتجددة المربوطة على شبكة التوزيع				
وفق نظام تصدير الكل واسترجار الكل (تراكمي) (م.و)				
2025		2024		الشركة التي يتبع لها النظام
الإستطاعة	العدد	الإستطاعة	العدد	
0	0	0	0	شركة الكهرباء الأردنية
0.152	16	0	0	شركة كهرباء محافظة إربد
1.92	34	0	0	شركة توزيع الكهرباء
2.072	50	0	0	المجموع

استطاعة وعدد نظم الطاقة الكهربائية المتجددة المربوطة على شبكة التوزيع				
وفق نظام التصدير الصفري (تراكمي) (م.و)				
2025		2024		الشركة التي يتبع لها النظام
الإستطاعة	العدد	الإستطاعة	العدد	
0.0086	2	0	0	شركة الكهرباء الأردنية
0.0494	8	0	0	شركة كهرباء محافظة إربد
0.76	4	0	0	شركة توزيع الكهرباء
0.818	14	0	0	المجموع

ترخيص محطات شحن المركبات الكهربائية العامة

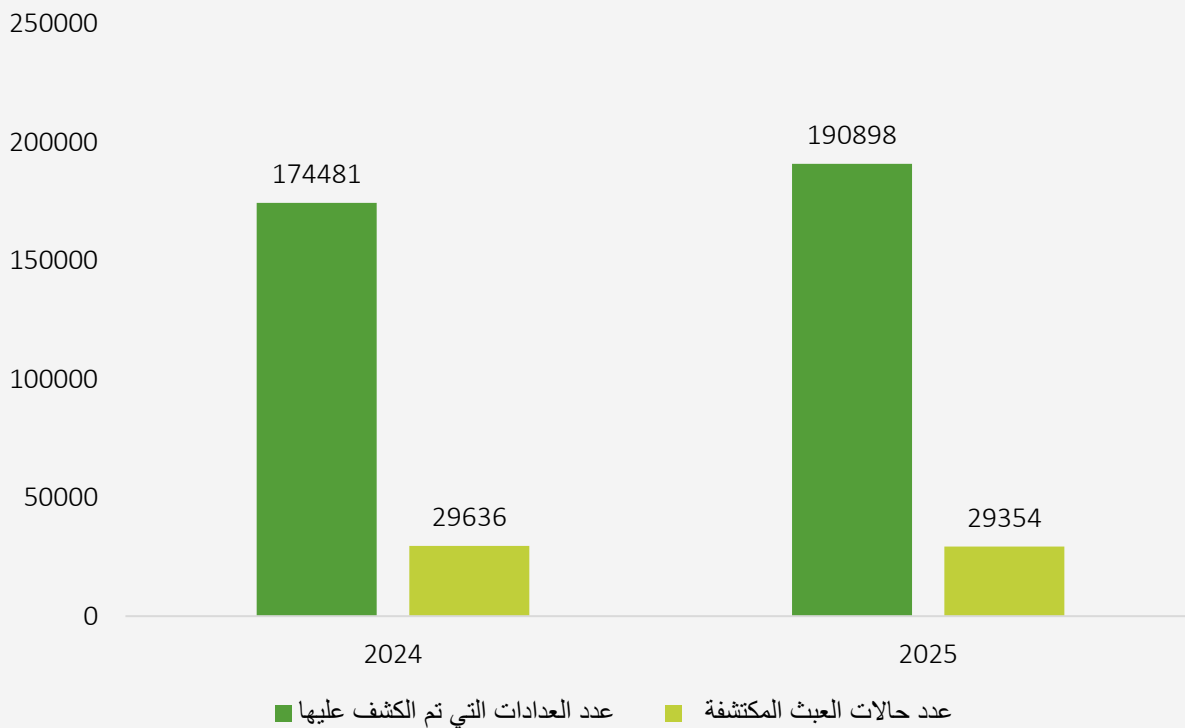
بلغ عدد رخص محطات شحن المركبات الكهربائية العامة التي تم منحها خلال العام 2025 ما مجموعه (113) رخصة، مما رفع إجمالي عدد المحطات العاملة العاملة حتى نهاية العام 2025 إلى (208) محطة، مما يسهم هذا التوسع في البنية التحتية لشحن المركبات في دعم التحول في النقل المستدام وتلبية الطلب المتزايد على استخدام المركبات الكهربائية.



الرقابة والتفتيش

قامت الهيئة خلال العام 2025 بإجراء (149) جولة تفتيشية على المرخص لهم بالتوليد والمرخص لهم بالتوزيع والتزويد بالتجزئة والمرخص له بالنقل وتشغيل النظام الكهربائي وكذلك على محطات شحن المركبات الكهربائية المرخصة وعلى العاملين في مجال توريد وتركيب وفحص وصيانة نظم الطاقة المتجددة حيث بلغ عدد المنشآت التي تم التفتيش عليها (520) منشأة .

استمرت الهيئة بتفعيل الضابطة العدلية على كافة القطاعات المعنية بعمل الهيئة وخاصة فيما يتعلق بضبط المخالفين في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، حيث نفذت الهيئة خلال عام 2025 ما مجموعه 190,898 كشفا على العدادات الكهربائية ضبطت من خلالها الهيئة وبالتعاون مع شركات توزيع الكهرباء والامن العام والدرك 29354 حالة استجرار غير مشروع للطاقة الكهربائية .



منصة دعم الكهرباء

في إطار سعي الهيئة لتعزيز العدالة الاجتماعية وضمان وصول الدعم إلى مستحقيه، تم إطلاق منصة دعم الكهرباء في بداية عام 2022، كأداة رقمية تهدف إلى تمكين المواطنين الأردنيين من الاستفادة من التعرف الكهريائية المدعومة بكل سهولة وشفافية ومنذ إطلاق منصة دعم الكهرباء حرصت الهيئة على متابعة وتطوير خدماتها لضمان وصول الدعم للمستحقين بكفاءة.

وفيما يلي عرض للإحصائيات التراكمية منذ تأسيس المنصة وحتى نهاية عام 2025 :



1,629,323

عدد العدادات المسجلة على منصة الدعم



1,708,223

عدد المسجلين على منصة الدعم



318,927,948

عدد زوار المنصة



815

عدد الطلاب والموظفين الحاصلين على دعم
العداد الثاني

30,131

عدد الشكاوى المعالجة



30,131

عدد الشكاوى الكلي



قطاع النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي

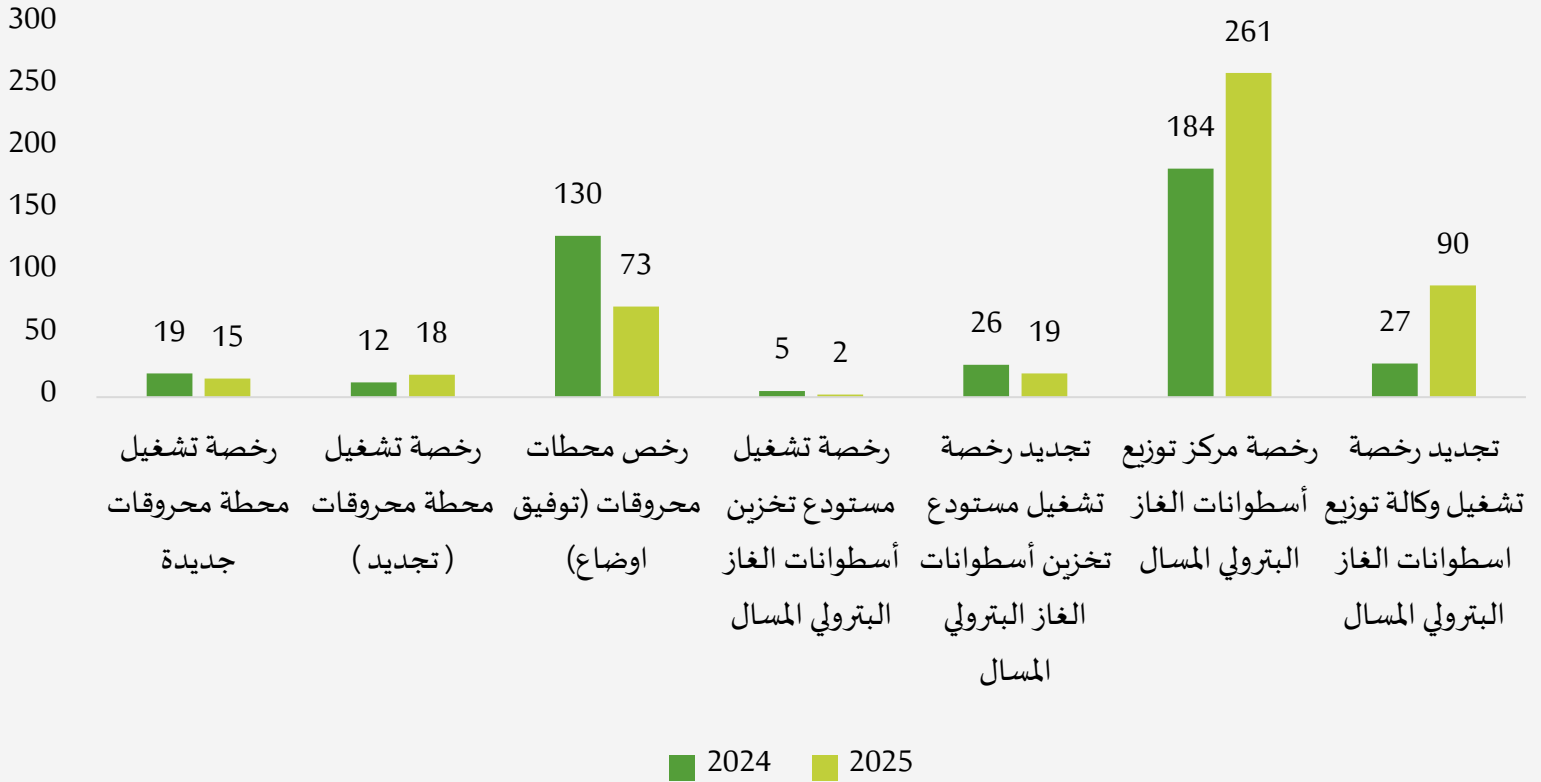
قطاع النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي

تقوم الهيئة بمنح التصاريح والرخص للعاملين في قطاع النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي وتقوم بالرقابة على المرخص لهم والمصرح لهم لضمان تقيدهم بأحكام القانون والتصريح والرخصة الممنوحة ومتابعة أعمالهم ومراقبة أدائهم، وتقوم الهيئة بوضع المواصفات القياسية أو القواعد الفنية للأجهزة والمنشآت والمواد المتعلقة بعمل القطاع بالتشاور مع الجهات المعنية لإصدارها من مؤسسة المواصفات والمقاييس و المشاركة مع الجهات المعنية في وضع المتطلبات اللازمة لتنفيذ الشروط البيئية الواجب توافرها في منشآت القطاع ومرافقه .



رخص قطاع النفط ومشتقاته

قامت الهيئة خلال العام 2025 بإصدار (15) رخصة محطة محروقات جديدة و تجديد (18) رخصة محطة محروقات وإصدار (73) رخصة توفيق أوضاع لمحطات المحروقات وإصدار (2) رخص تشغيل مستودع تخزين أسطوانات الغاز البترولي المسال و (19) (تجديد) رخصة تشغيل مستودع تخزين أسطوانات الغاز البترولي المسال وإصدار (261) رخصة مركز توزيع أسطوانات الغاز البترولي المسال و (90) (تجديد) رخصة تشغيل وكالة توزيع أسطوانات الغاز البترولي المسال ، الشكل التالي بين عدد الرخص الممنوحة في قطاع المشتقات النفطية للعام 2025 مقارنة مع العام 2024 :



إستهلاك المملكة من المشتقات النفطية للعام 2025

استهلاك المملكة من المشتقات النفطية (مليون لتر) للعام 2025		
السنة	2024	2025
بنزين 90	1588	1509
بنزين 95	149	161
سولار	1805	1860
كاز	103	81
المجموع	3645	3611



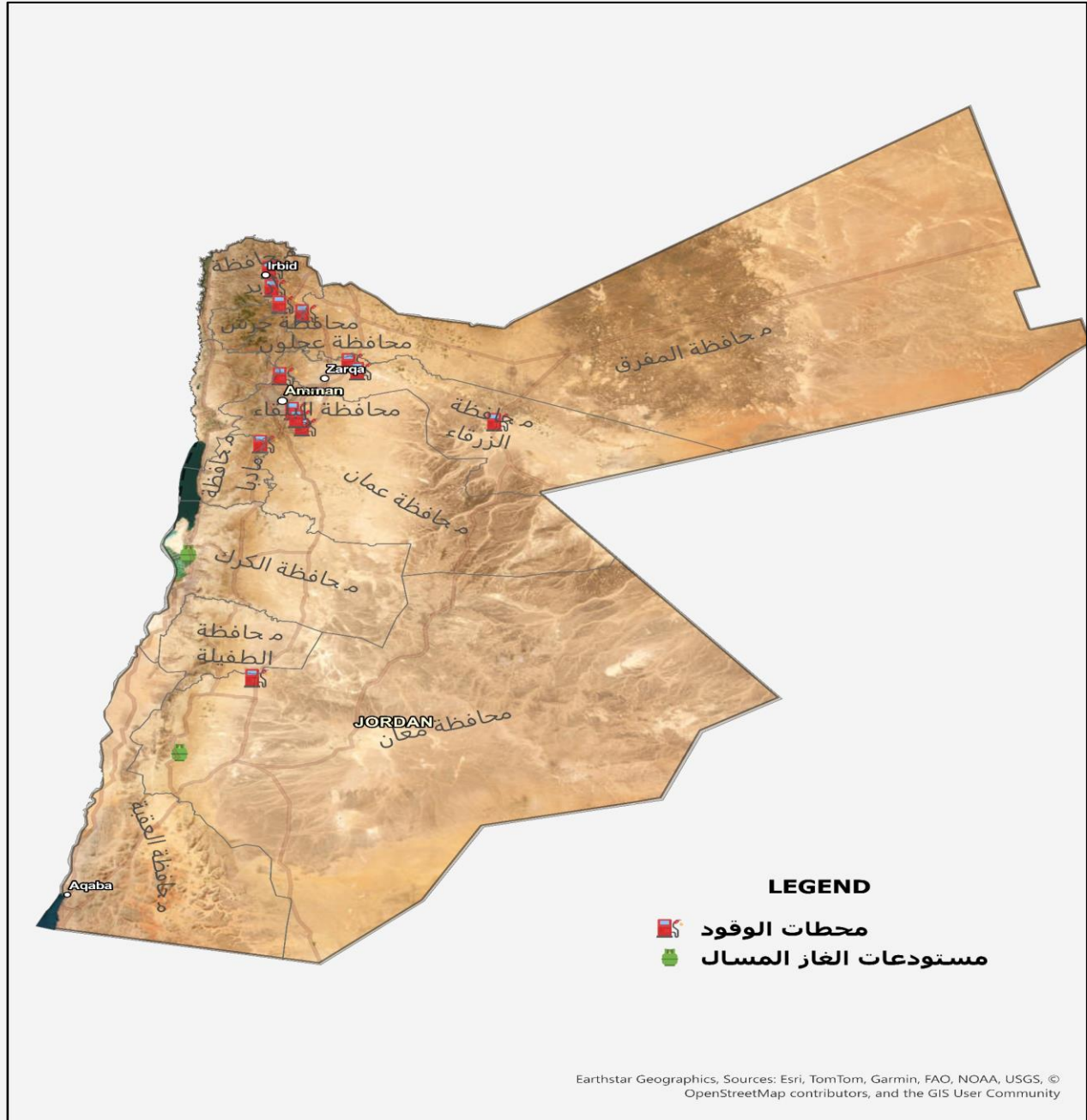
أعداد محطات المحروقات

أعداد محطات المحروقات		
المحطات الأهلية	المحطات المملوكة	الشركة التسويقية
42	123	الشركة الأردنية الحديثة لخدمات الزيوت والمحروقات
212	209	شركة تسويق المنتجات البترولية الأردنية
137	42	توتال
391	374	المجموع
765		



أماكن ترخيص

الخارطة التالية تبين مواقع الترخيص الجديدة للعام 2025 لكل من محطات المحروقات ومستودعات تخزين أسطوانات الغاز البترولي المسال :



رخص وتصاريح إستيراد المواد النفطية

الشكل التالي بين عدد رخص وتصاريح إستيراد المواد النفطية خلال العام 2025 مقارنة مع العام 2024 :

2025	2024	
356	191	رخص وتصاريح استيراد الزيوت ومادة النافثا
8	4	رخصة او تصريح استيراد مادة الفحم البترولي
3	0	رخصة او تصريح استيراد مادة الفحم الحجري
23	0	رخصة او تصريح استيراد مادة الاسفلت
162	3	رخصة او تصريح استيراد عبر الترانزيت او الاقطرمة
11	1	رخصة مصنع وقود صناعي

منشأة الغاز البترولي المسال وإستيراد خزانات وصهاريج الغاز

قامت الهيئة خلال العام 2025 بإصدار (1554) موافقة لتشغيل منشأة الغاز البترولي المسال المركزي مقارنة مع (1315) موافقة لتشغيل منشأة الغاز البترولي المسال المركزي خلال العام 2024 .
وقامت الهيئة خلال العام 2025 بإصدار (102) موافقة على استيراد خزانات وصهاريج غاز بترولي مسال مقارنة مع (53) موافقة على استيراد خزانات وصهاريج غاز بترولي مسال خلال العام 2024 .

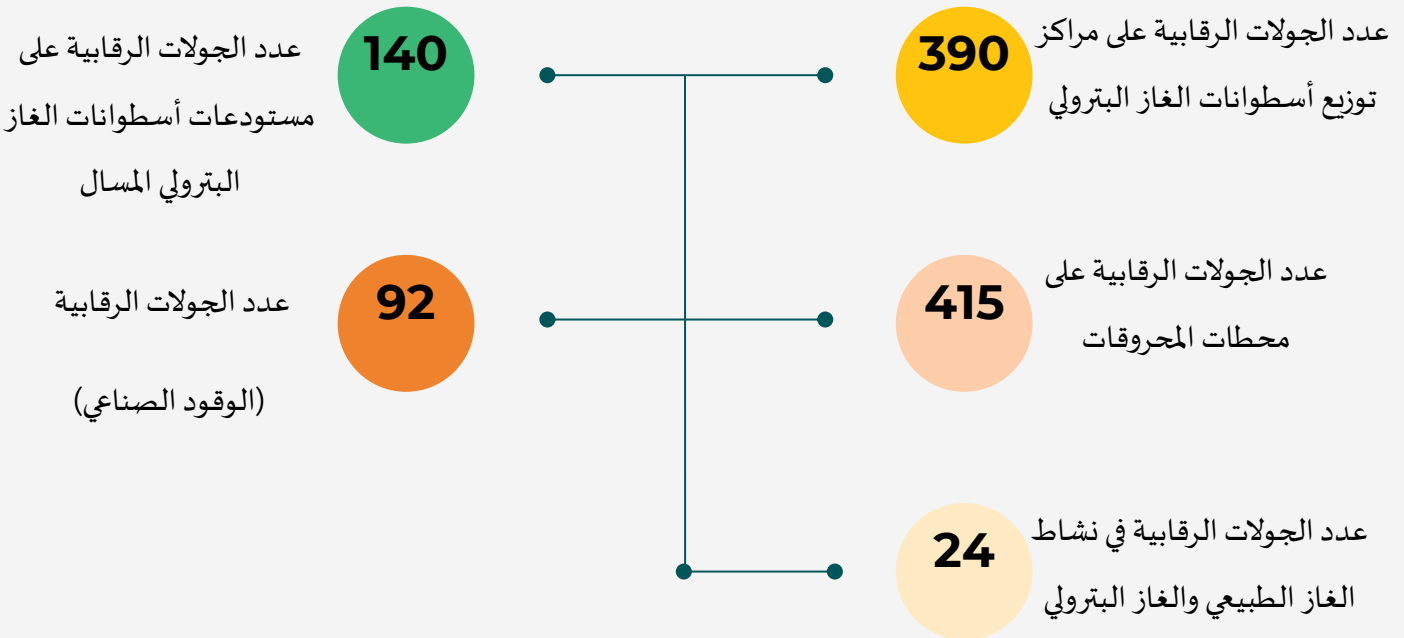
إفتتاح أول محطة متنقلة للغاز الطبيعي

خلال العام 2025 تم إفتتاح محطة المناصير المتنقلة لتعبئة الغاز الطبيعي المضغوط حيث تُعد المحطة الأولى من نوعها على مستوى الأردن. وتأتي هذه الخطوة في إطار دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز أمن التزويد بالطاقة وتشجيع البدائل الوطنية المستدامة، بما يتماشى مع الرؤية الملكية للتحديث الاقتصادي وخطط التحول نحو مصادر طاقة محلية ونظيفة وأقل كلفة على المواطنين. حيث يتم توفير الغاز الطبيعي لتشغيل الشاحنات التي تعمل بالغاز الطبيعي، مع خطط لتوسعة المشروع مستقبلاً ليشمل السيارات الصغيرة



الجولات الميدانية الرقابية

تم تنفيذ (1061) جولة ميدانية ورقابية خلال العام 2025 للرقابة والتفتيش والكشف على عدة مواقع قائمة ومقترحة لمحطات محروقات ومراكز ومستودعات ووكالات الغاز والمرخص لهم والمصرح لهم بممارسة نشاط الغاز البترولي المسال والغاز الطبيعي ، موزعة على النحو التالي :





قطاع المصادر الطبيعية

قطاع المصادر الطبيعية

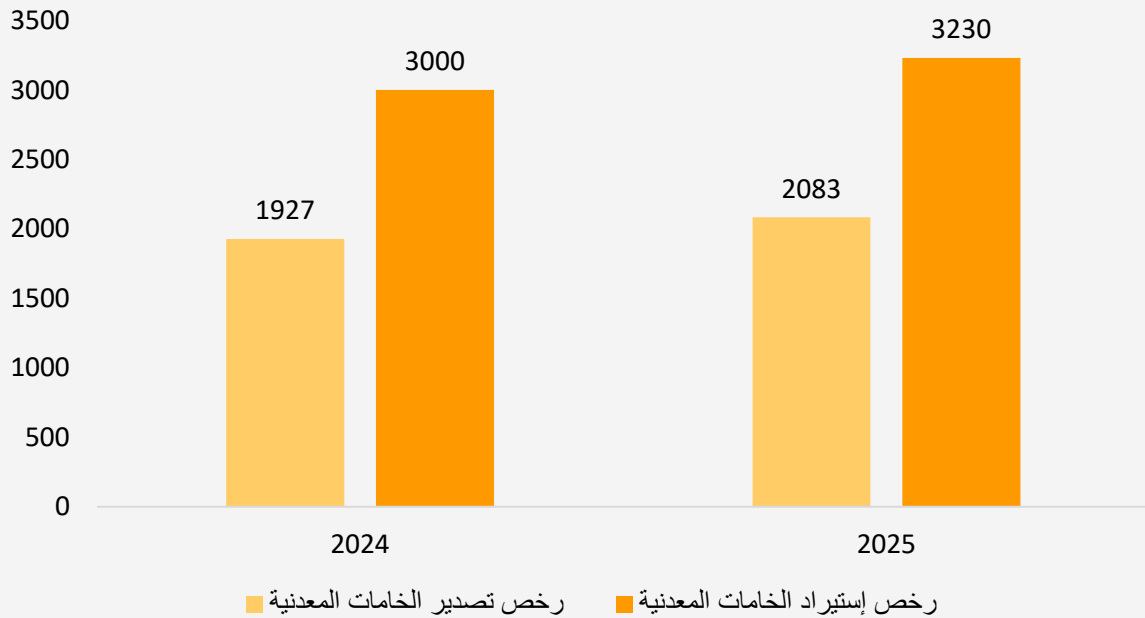
تقوم الهيئة بعمليات الرقابة والتفتيش على المقالع والمناجم من اجل تطبيق أحكام القوانين والأنظمة للتعدين والمقالع في جميع أنحاء المملكة والإشراف الفني على طرق تعدين الخامات المعدنية وتحديد جودتها للأغراض الإنشائية والصناعية لتحقيق الاستغلال الأمثل لها والحفاظ عليها من الهدر والاستغلال العشوائي والمحافظة عليها ، كما تعمل الهيئة على إصدار التراخيص اللازمة للتنقيب وحقوق التعدين والمقالع بالإضافة الى وضع أسس فاعلة للاستغلال الأمثل للثروات المعدنية من خلال تقييم وإجراء دراسات فنية لقطاع التعدين وتقديم الإرشاد والمشورة العلمية السليمة للمستثمرين من كافة النواحي الفنية والإنتاجية



رخص تصدير وإستيراد الخامات المعدنية

أصدرت الهيئة خلال العام 2025 ما مجموعه (2083) رخصة تصدير للخامات المعدنية و (3230) رخصة إستيراد للخامات المعدنية ، ويعبر هذا النشاط عن حيوية هذا القطاع ودوره في تلبية إحتياجات السوق المحلي ودعم الصناعات التحويلية، إلى جانب تعزيز الصادرات المعدنية .

الشكل التالي يبين عدد رخص تصدير وإستيراد الخامات المعدنية خلال العام 2025 مقارنة بالعام 2024 :



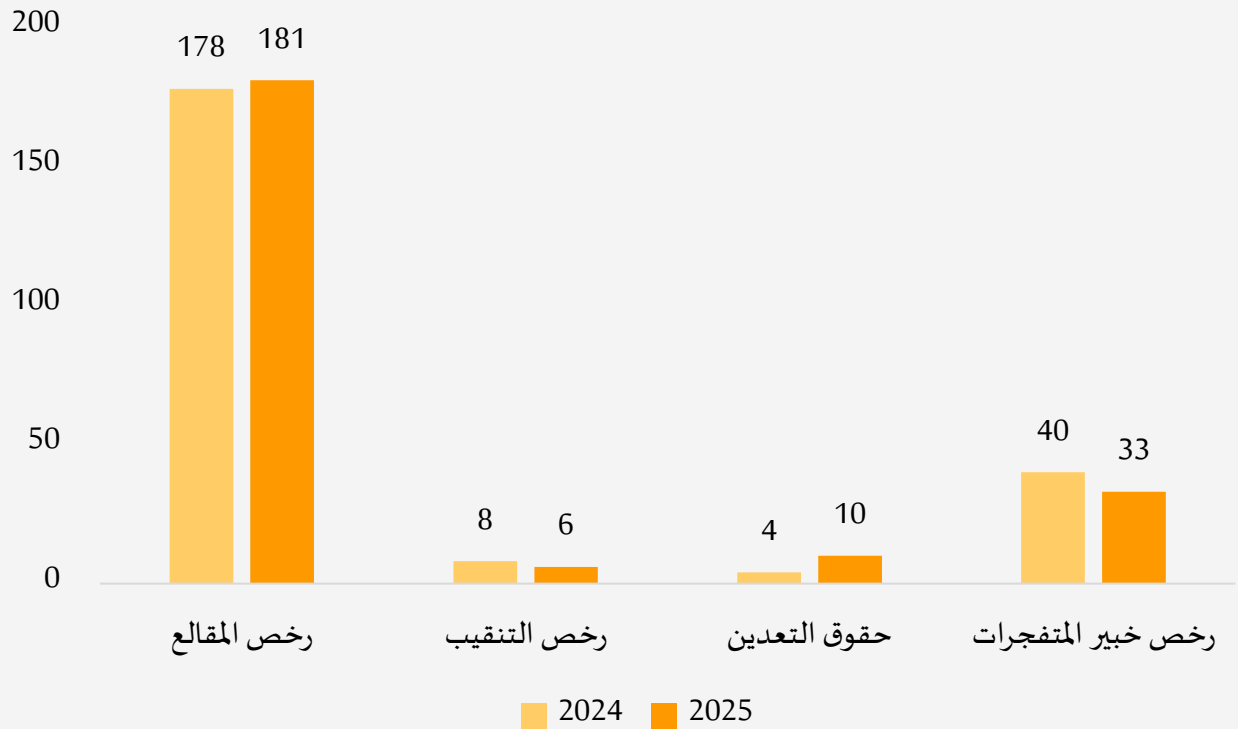
كميات المواد الخام المصدرة

يبين الجدول التالي أبرز أنواع وكميات المواد الخام المصدرة للعام 2025 (طن) مقارنة مع العام 2024:

2025	2024	نوع الخام
82676	132236	رمل صوبلج
750427	638915	كربونات كالسيوم
85976	96625	حجر بناء
142971	158180	حجر بازلت+كسر بازلت + ركام حجر
134211	142141	تف بركاني
10297	121	جرانيت
15762	4881	ملح طعام
101631	41861	رمال سيليكات
6028	8731	رخام ترافرتين
2503	2314	رخام
11777	3386	أملاح البحر الميت
0.01	61	جبص
1627	363	الصلصال
6000	80	طينة البحر الميت
0.86	90	صخر زيتي
2122	8454	ركام الجيري

رخص وتصاريح قطاع المصادر الطبيعية

في إطار دور الهيئة التنظيمي والرقابي على قطاع المصادر الطبيعية قامت الهيئة خلال العام 2025 بإصدار (10) حقوق تعدين و (181) رخصة مقلع و (6) رخص تنقيب و (33) رخصة خبير متفجرات ، ويبين الشكل التالي عدد الرخص والتصاريح الممنوحة في قطاع المصادر الطبيعية للعام 2025 مقارنة مع العام 2024 .



أنواع رخص المقالع الممنوحة خلال العام 2025 حسب المحافظة ونوع الخام

المحافظة	رمل صويح	رمل سيلكا	كسر بازلت	رخام	فرشيات	حجر بناء	بازلت	ركام	كاوؤلين	الفلدسبار	المجموع
العاصمة	8	0	0	1	3	4	0	28	0	0	44
الزرقاء	0	0	8	1	0	1	23	10	0	0	43
البلقاء	4	0	0	0	0	0	0	12	0	0	16
مأدبا	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	3
إربد	0	0	0	0	0	0	0	20	0	0	20
عجلون	0	0	0	0	0	4	0	0	0	0	4
جرش	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
المفرق	0	0	0	0	0	15	4	7	0	0	26
العقبة	1	2	0	0	0	0	0	5	0	0	8
معان	0	0	0	0	0	10	0	1	2	0	13
الكرك	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1
الطفيلة	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	2
المجموع	14	2	8	2	3	34	27	89	2	0	181

الرقابة والتفتيش

تم تنفيذ (2166) جولة تفتيشية خلال عام 2025 على قطاع المصادر الطبيعية بشكل دوري ومستمر وفق برامج تفتيش مجدولة وفجائية على المناجم والمقالع بمختلف مناطق المملكة والتأكد من حصولهم على الرخص سارية المفعول من الهيئة .

الجدول التالي يبين عدد الجولات التفتيشية ونتائجها خلال العام 2025 مقارنة بالعام 2024 :

2025	2024	البند
2166	2897	عدد الجولات التفتيشية
66	123	عدد كتب الإغلاقات الصادرة
61	64	عدد الإنذارات
65	46	عدد الضبوطات المخالفة
187	263	عدد المقالع المخالفة
238	319	عدد عينات الرمل والركام

وفي إطار آخر تم اجراء (12) جولة تفتيشية على الشركات العاملة في مجال الصخر الزيتي والمعادن الاستراتيجية.

قطاع العمل الإشعاعي والنووي



قطاع العمل الإشعاعي والنووي

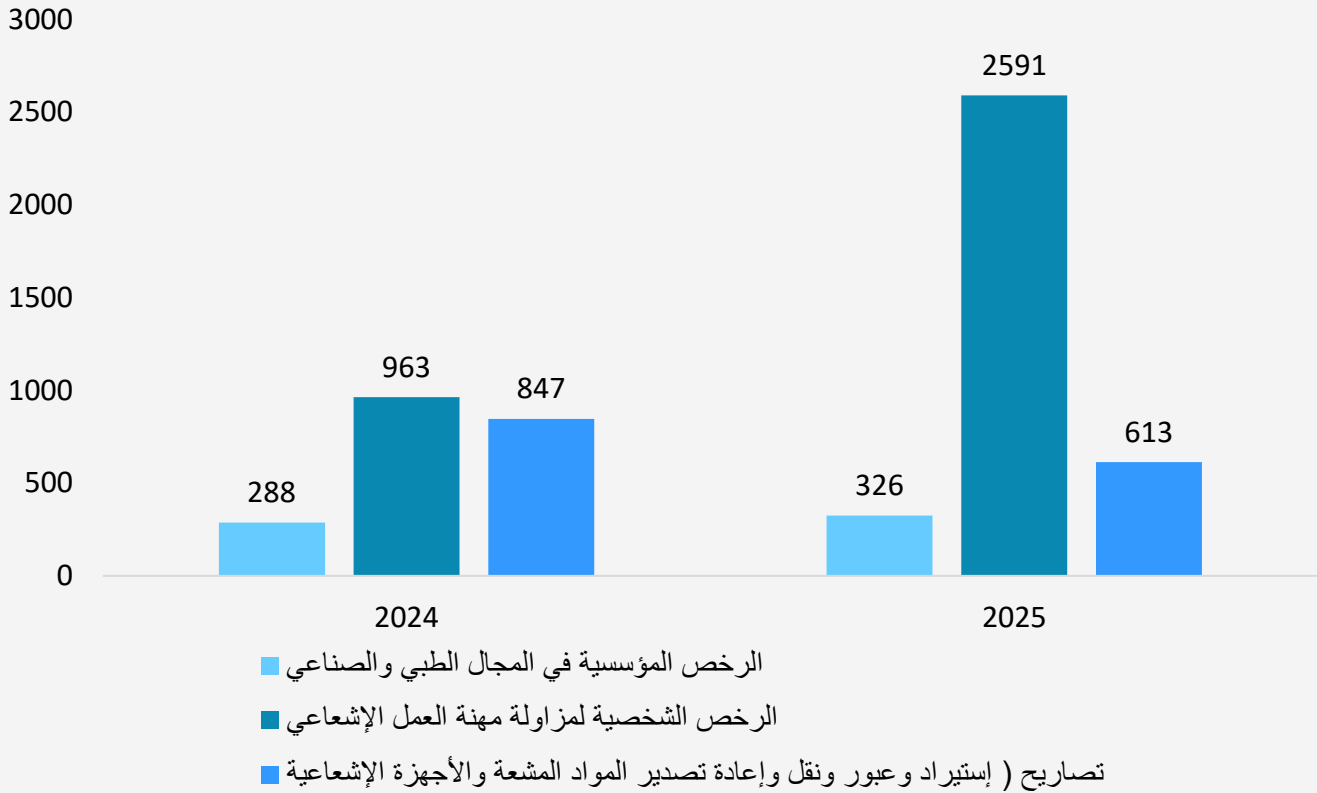
تتولى الهيئة مسؤولية تنظيم قطاع العمل الإشعاعي والنووي على أساس التوازن بين مصالح المستهلكين والمرخص لهم والمستثمرين والجهات ذات العلاقة ويشمل ذلك تنظيم ومراقبة استخدامات قطاع الطاقة النووية والاشعة المؤينة ومنح التصاريح والرخص للعاملين في القطاع والتحقق من التزامهم بشروط واحكام هذه الرخص ، والتي يتم تصنيفها حسب طبيعة الممارسة الاشعاعية.



الوقاية الإشعاعية

الرخص والتصاريح

قامت الهيئة بإصدار ما مجموعه (3530) رخصة وتصريح لعام 2025، حيث بلغت عدد الأجهزة الإشعاعية المستوردة (324) جهاز إشعاعي و عدد المواد المشعة المستوردة بلغت (893) مادة ، في حين بلغ عدد الأجهزة الإشعاعية المصدرة (2) أجهزة والمواد المشعة المعاد تصديرها (4) مادة، أما عدد الأجهزة الإشعاعية المنقولة بالعبور فقد بلغ (5) أجهزة ، الشكل التالي يبين عدد الرخص والتصاريح الصادرة في قطاع العمل الإشعاعي والنووي خلال العام 2025 مقارنة مع العام 2024 :



الوقاية الإشعاعية

الرخص المؤسسية في المجال الطبي		
2025	2024	
257	177	عدد الرخص

الرخص المؤسسية في المجال الصناعي		
2025	2024	
69	111	عدد الرخص

عدد التصاريح الممنوحة (استيراد وعبور ونقل وإعادة تصدير) المواد والأجهزة الإشعاعية		
2025	2024	
215	323	استيراد المواد المشعة
61	314	إعادة تصدير المواد المشعة
1	4	عبور المواد المشعة
92	27	نقل المواد المشعة
234	161	استيراد الأجهزة الإشعاعية
3	8	إعادة تصدير الأجهزة الإشعاعية
7	10	عبور الأجهزة الإشعاعية
0	0	نقل الأجهزة الإشعاعية
613	847	المجموع

الوقاية الإشعاعية

عدد الأجهزة والمواد الإشعاعية (المستوردة، المعاد تصديرها، المنقولة بالعبور)		
2025	2024	البند
324	289	الأجهزة الإشعاعية المستوردة
893	621	المواد المشعة المستوردة
2	9	الأجهزة الإشعاعية المعاد تصديرها
4	153	المواد المشعة المعاد تصديرها
5	5	الأجهزة الإشعاعية المنقولة بالعبور
0	0	المواد المشعة المنقولة بالعبور
1228	1077	المجموع

الرقابة والتفتيش (الوقاية الإشعاعية)

تم تنفيذ (310) جولة تفتيشية على المؤسسات الصناعية والطبية ومراكز الأشعة خلال عام 2025، للتأكد من حصولها على الرخص والالتزام بشروطها وبمتطلبات الوقاية الإشعاعية، حيث تم مخاطبة (95) مؤسسة لتصويب أوضاعها، وقد نتج عنها قيام (80) مؤسسة بتصويب أوضاعها.

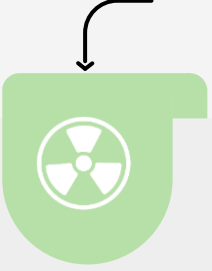
الاستمرار بمراقبة التعرضات الإشعاعية الشخصية لحماية صحة الأفراد العاملين في مجال العمل الإشعاعي من خلال متابعة ومراجعة التقارير الواردة من مزودي الخدمة والتي بلغ مجموعها (988) تقريراً خلال عام 2025، فيما بلغ عدد مقاييس التعرضات الشخصية والمكانية التي تم تقييمها (8361) تقييم، والتي أشارت نتائجها أن مستويات التعرض الإشعاعي لجميع العاملين الإشعاعيين ضمن الحدود المسموح بها وفقاً لأحكام التشريعات.

الرقابة الإشعاعية على المنافذ الحدودية

تتولى الهيئة مهمة المراقبة الإشعاعية على جميع المواد سواء كانت مواد غذائية او طبية أو صناعية أو مواد أولية تدخل في صناعتها حيث تتم المراقبة على هذه المواد في المعابر الحدودية سواء كانت بقصد الاستيراد أو التصدير أو النقل بالعبور (الترانزيت) أو إعادة التصدير عبر أراضي المملكة الأردنية الهاشمية وبغض النظر عن بلد المنشأ، وذلك لردع ومنع وكشف الاتجار غير المشروع بالمواد النووية أو أية مواد إشعاعية أخرى يكون الغرض منها الحيازة أو النقل أو الاستخدام أو التخلص منها بالطرق غير المشروعة أو استخدامها لأغراض إجرامية أو إرهابية تهدد امن وأمان المملكة والإقليم وكذلك مراقبة سلامة الإجراءات للمواد والأجهزة الإشعاعية الطبية والصناعية المستوردة والحاصلة على تصريح أو ترخيص مسبق من قبل الهيئة .

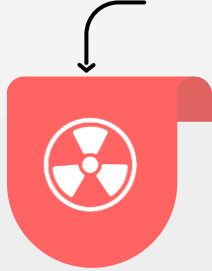


الرقابة الإشعاعية على المنافذ الحدودية



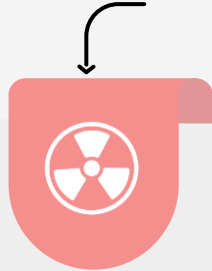
6

عدد المركبات المتنقلة
المتخصصة بالكشف
الإشعاعي



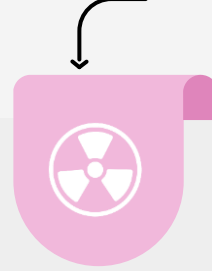
26767

عدد المعاملات التي تم
إنجازها في المنافذ
الحدودية (النافذة
الواحدة على نظام
الاسيكودا) خلال العام
2024



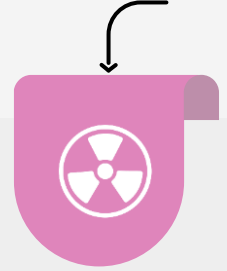
10202

عدد الفحوصات
الإشعاعية الثانوية
والعينات التي تم
فحصها في المنافذ
الحدودية باستخدام
الأجهزة المحمولة
خلال العام 2025



1781420

عدد الفحوصات
الإشعاعية لجميع
المسافرين والشاحنات
والمركبات داخل المنافذ
الحدودية خلال العام
2025



109

عدد أجهزة المراقبة
الإشعاعية الحدودية
الثابتة في المراكز
الحدودية



الرقابة الإشعاعية على المنافذ الحدودية



تحديث الإطار الوطني للتهديدات والأمن النووي

خلال عام 2025، عملت الهيئة على تحديث الإطار الوطني للتهديدات والأمن النووي بما ينسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. وشمل ذلك مراجعة وثائق التهديدات وتصميم الأمن النووي الخاصة بالمفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب، إضافةً إلى تحديث وثيقة التهديدات الواجب أخذها بعين الاعتبار في تصميم الأمن النووي للمفاعل. كما تم خلال عام 2025 استحداث بيان التهديد التمثيلي للمواد المشعة بالتعاون مع اللجنة الوطنية للطوارئ النووية والإشعاعية والجهات الوطنية المختصة.

تعزيز منظومة الطوارئ النووية والإشعاعية

واصلت الهيئة خلال عام 2025 تطوير منظومة الاستجابة الوطنية للطوارئ النووية والإشعاعية، من خلال مراجعة وتحديث خطة إدارة الاستجابة للطوارئ للقطاعين النووي والإشعاعي، وإعداد إجراءات العمل القياسية للفرق الميدانية. كما تم تحديث التذييل الإشعاعي والنووي ضمن الخطة الوطنية للتعامل مع المواد الخطرة خلال العام ذاته.

تعزيز أمن وتشغيل المفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب

نفذت الهيئة خلال عام 2025 زيارات تفتيشية دورية لمتابعة الالتزام بمتطلبات الأمن والسلامة النووية، إضافةً إلى الإشراف على التخطيط لنقل الوقود النووي واعتماد خطة الأمن النووي للنقل بصيغتها النهائية.

القيادة والإشراف على اللجان الوطنية المختصة

استمرت الهيئة خلال عام 2025 في الإشراف على أعمال اللجنة الوطنية للأمن النووي واللجنة الوطنية للطوارئ النووية والإشعاعية.

الرقابة الإشعاعية على المنافذ الحدودية

المشاركة الفاعلة في تمارين الطوارئ الدولية والوطنية

في إطار تعزيز الجاهزية الوطنية، شاركت الهيئة خلال عام 2025 في جميع تمارين الطوارئ (ConvEx) التي نظمتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما أشرفت على التخطيط والتنفيذ لتمرين "عين التين" خلال الفترة 2025/8/19-17 بالتعاون مع المفاعل النووي الأردني للبحوث والتدريب.



الرقابة الإشعاعية على المنافذ الحدودية

تمثيل المملكة دولياً في مجال الأمن النووي

مثلت الهيئة المملكة خلال عام 2025 في اجتماعات اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمنشآت وتعديلاتها لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تعزيز البنية التحتية التقنية والرقابية

خلال عام 2025، تم تطوير الأنظمة التقنية في المراكز الحدودية وربطها إلكترونياً مع مركز الهيئة.



بناء القدرات والتوعية

نفذت الهيئة خلال عام 2025 برامج تدريبية وتوعوية متخصصة، وتأهيل الكوادر العاملة في مطار الملكة علياء الدولي على استخدام برمجيات أجهزة الكشف الإشعاعي.

الرقابة الإشعاعية على المنافذ الحدودية

تطوير منظومات الكشف الإشعاعي في المنافذ الحدودية والمطارات

أشرفت الهيئة خلال عام 2025 على تركيب واستلام منظومة الكشف الإشعاعي في مطار الملكة علياء الدولي –صالات الركاب، إضافةً إلى ضمان استدامة الصيانة وجاهزية الأنظمة.



الضبوطات الإشعاعية

الضبوطات الإشعاعية خلال العام 2025

- ضبط ومصادرة شحنة واردة تحتوي على (20) قلادة وذلك بعد فحصها واكتشاف تلوثها بمادة مشعة
- ضبط وإرجاع ثلاث شحنات ملوثة بمواد مشعة إلى بلد المنشأ

البوابات الإشعاعية

عدد البوابات الإشعاعية الثابتة	اسم المركز الحدودي
8	مركز حدود العمري
6	مركز حدود الكرامه
6	معبر جنوب وادي عربية
12	مركز حدود العقبة
4	مركز حدود المدوره
3	مركز حدود جسر الملك حسين
4	مركز حدود جسر الشيخ حسين
4	مركز حدود جابر
-	جمرك عمان
1	مطار عمان المدني للشحن
13	مطار الملك حسين الدولي
2	معهد الشرق الاوسط العلمي للامن
13	مطار الملكة علياء الدولي / الشحن الجوي
9	مطار عمان المدني / ركاب
1	ميناء العقبة السياحي
1	الحرّة الاردنية السورية المشتركة
2	مركز حدود الدرّة
20	مطار الملكة علياء الدولي
109	المجموع

المختبرات والرصد الإشعاعي

تعمل الهيئة على بناء وتطوير واستدامة منظومة التحليلات الجرمية غير التقليدية (النووية)، وذلك بهدف دعم جهود التحقيق والتحليل في الحالات المرتبطة بالمواد النووية والمشعة، والمساهمة في تعزيز منظومة الأمن والسلامة النووية على المستوى الوطني، وفي هذا الإطار تُجري الهيئة فحوصات شاملة لجميع أنواع البضائع الواردة، والمصدّرة، والمحوّلة عبر المراكز الحدودية، وذلك لتحديد تراكيز النشاط الإشعاعي والتأكد من خلوها من أي ملوثات إشعاعية، كما تقوم الهيئة بإصدار شهادات "خلو إشعاع" للبضائع المعدة للتصدير، تماشيًا مع المتطلبات الوطنية والدولية.

الجدول التالي يبين عدد العينات المفحوصة خلال العام 2025 مقارنة مع العام 2024 .

2025	2024	البند
275	59	فحص عينات تجارية
1	5	شهادات الخلو من الاشعاع
93	85	فحص عينات مياه
279	279	فحص عينات مسح اشعاعي للتربة
39	26	فحص عينات خضار وفواكه
7	21	فحص عينات الحليب
191	164	فحص عينات ضبط جودة
6128	6129	قراءات محطات الرصد الإشعاعي المقاسة بشكل يومي
6961	10498	نقاط المسح الإشعاعي المقاسة باستخدام محطات الرصد الإشعاعي المتنقلة
14	14	قياس غاز الرادون

المختبرات والرصد الإشعاعي

توسيع شبكة الرصد الإشعاعي الوطنية

قامت الهيئة خلال العام 2025 بتركيب وتشغيل محطتين جديدتين للرصد الإشعاعي؛ حيث تم تشغيل محطة في بلدة المنصورة بمحافظة إربد، إضافة إلى تركيب محطة أخرى في منطقة السلماي بمحافظة الطفيلة. وأسهم ذلك في تعزيز التغطية الجغرافية لشبكة الرصد الإشعاعي الوطنية، ورفع كفاءة منظومة المراقبة المستمرة لأي تغيرات إشعاعية محتملة على مستوى المملكة

المشاركة الفاعلة في اختبارات المقارنة الدولية

شارت الهيئة خلال العام 2025 في اختبارات المقارنة التي تنظمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحققت الدرجة (A) في جميع الاختبارات التي شاركت فيها، وهي أعلى تقييم يمنح في اختبارات قياس العينات البيئية، بما يشمل التربة والمياه والمرشحات والنباتات، الأمر الذي يعكس كفاءة منظومة العمل الفني في الهيئة، ودقة الإجراءات المخبرية المعتمدة وأمثالها لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

تجديد شهادة الاعتماد الدولي (ISO/IEC 17025)

تمكنت الهيئة خلال العام 2025 من تجديد شهادة الاعتماد الدولي وفق المواصفة (ISO/IEC 17025) بنجاح، تأكيداً على التزامها بتطبيق أعلى معايير الجودة والكفاءة الفنية في أعمال الفحص والتحليل المخبري، وبما يعزز موثوقية نتائج القياس والرصد الإشعاعي.

المختبرات والرصد الإشعاعي

تعزيز الربط مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات

قامت الهيئة خلال العام 2025 بإعادة ربط منظومة محطات الرصد الإشعاعي بشكل مباشر مع المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، بما يضمن تدفق البيانات الإشعاعية بصورة فورية ودقيقة، ويسهم في دعم منظومة الاستجابة الوطنية للطوارئ والإدارة المتكاملة للمخاطر.

الإسهام في البحث العلمي ونشر الدراسات المتخصصة

قامت الهيئة خلال العام 2025 بنشر ورقة علمية متخصصة بعنوان:

"التقييم الإشعاعي لمخاطر التعرض لغاز الرادون الداخلي في شمال الأردن"

(Radiological Risk Assessment for Exposure to Indoor Radon in North of Jordan)، وذلك بالتعاون مع عدد من الجهات الرقابية والبحثية الدولية، وتناول البحث قياس تراكيز غاز الرادون في عدد من المواقع السكنية في شمال المملكة، وتحليل المخاطر الإشعاعية المحتملة الناتجة عن التعرض طويل الأمد لهذا الغاز، باعتباره أحد أبرز مصادر الجرعة الإشعاعية الطبيعية على مستوى العالم. وتأتي هذه الخطوة ضمن جهود الهيئة المستمرة في تعزيز البحث العلمي، وتطوير منظومة المراقبة الإشعاعية، وتوسيع مجالات التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة، بما ينسجم مع أفضل الممارسات العالمية.

مركز المراقبة والطوارئ

يقوم مركز المراقبة والطوارئ بالإشراف على أداء الجهات المرخصة من قبل الهيئة للتأكد من تنفيذ مسؤولياتها الواردة في الرخص الممنوحة لها والالتزام بالتشريعات النافذة المتعلقة بالأزمات والظروف الجوية وحالات الطوارئ الأخرى. والإشراف على إعداد خطة إدارة الأزمات والطوارئ في الهيئة ومعالجة الأخطاء والانحرافات في تنفيذها ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية المقترحة والتحقق من جاهزية مشغلي قطاع الطاقة والمعادن في إدارة الأزمات والطوارئ واستقبال الشكاوي على مدار 24 ساعة وتحويلها إلى المديرية المعنية للمتابعة وتنفيذ جولات ميدانية على أرض الواقع للتحقق من طبيعة الشكاوي المقدمة في حال تطلب الأمر ذلك.

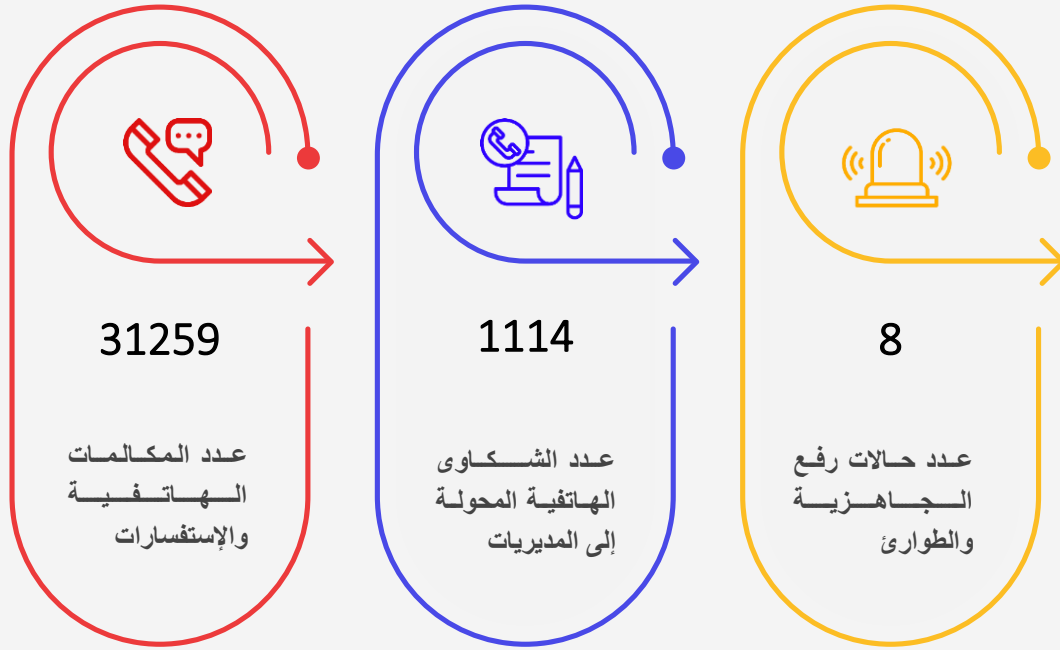
واصل مركز المراقبة والطوارئ خلال العام 2025 جهوده في مراقبة مستويات الإشعاع على مستوى المملكة، من خلال متابعة مستمرة لمحطات الرصد الإشعاعي المنتشرة في مختلف المناطق، والتي ترتبط بشاشات مراقبة تعمل على مدار الساعة ومتصلة بشكل مباشر مع مديرية المختبرات الإشعاعية، لضمان رصد أي تغيرات إشعاعية في الهواء بدقة وسرعة.

كما يعمل مركز المراقبة والطوارئ على مراقبة مستويات الإشعاع في المواد التي تمر عبر المعابر الحدودية، وذلك باستخدام أنظمة مراقبة متقدمة مرتبطة بمديرية الأمن النووي، تشمل شاشات مراقبة وكاميرات تعمل على مدار الساعة.



مركز المراقبة والطوارئ

عدد الشكاوى والإستفسارات التي استقبلها مركز المراقبة والطوارئ خلال العام 2025 :



مركز المراقبة والطوارئ

تحديث وإعتماد خطط الطوارئ القطاعية للهيئة والمرخص لهم لعام 2025

في إطار تعزيز الجاهزية المؤسسية والاستجابة الفاعلة للحالات الطارئة، قامت الهيئة من خلال مركز المراقبة والطوارئ، وبالتنسيق مع المديرية الفنية المعنية، بإعداد وتحديث عدد من خطط الطوارئ القطاعية الخاصة بالهيئة حيث تم إعداد وتحديث (7) خطط طوارئ قطاعية، تغطي القطاعات التي تنظمها وتراقبها الهيئة (قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة، قطاع النفط ومشتقاته، قطاع المصادر الطبيعية، قطاع العمل الإشعاعي والنووي)

حيث تهدف هذه الخطط إلى وضع آليات واضحة ومتكاملة للاستجابة المؤسسية في حال وقوع أي طارئ - لا قدر الله - ضمن نطاق عمل الهيئة في هذه القطاعات.

كما تم اعتماد خطط الطوارئ المحدثة المقدمة من الجهات المرخص لها، كل حسب اختصاصه والقطاع الذي يعمل ضمنه، وذلك بعد مراجعتها وتدقيقها من قبل الهيئة. وقد بلغ عدد الخطط المعتمدة (45) خطة طوارئ محدثة، موزعة على النحو التالي:

عدد الخطط المعتمدة	القطاع
18	قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة
25	قطاع النفط ومشتقاته
1	قطاع العمل الإشعاعي والنووي
1	قطاع المصادر الطبيعية
45	المجموع

مركز المراقبة والطوارئ

تعزيز منظومة المراقبة والربط الإلكتروني

خلال عام 2025، عملت وحدة المراقبة والطوارئ بالهيئة على تطوير منظومة المراقبة والمتابعة التشغيلية بالتنسيق مع شركات الكهرباء العاملة في المملكة، بهدف تعزيز الجاهزية ورفع كفاءة الاستجابة للأعطال والطوارئ. وشمل ذلك:

- استحداث شاشات مراقبة تمكن الوحدة من الاطلاع اللحظي على حالة الأعطال في شبكات الجهد المنخفض والمتوسط، ومتابعة الأحمال الكهربائية وإدارة الأعطال المبرمجة، بما يدعم سرعة اتخاذ القرار وتحسين التنسيق مع الجهات المعنية.
- إستحداث شاشة خاصة مرتبطة بنظام المعلومات الجغرافية (GIS)، تتمثل في خارطة شاملة للمملكة تُظهر معظم القطاعات والمرخص لهم الخاضعين لتنظيم الهيئة، بما يدعم المتابعة المكانية وتحليل البيانات وتعزيز كفاءة الرقابة واتخاذ القرار.
- تطوير أدوات المتابعة الميدانية ودعم استمرارية العمل، إلى جانب تعزيز تكامل البيانات مع الأنظمة الوطنية ذات العلاقة، بما يساهم في رفع كفاءة الأداء التشغيلي وتحقيق استقرار الشبكة الكهربائية على مستوى المملكة.

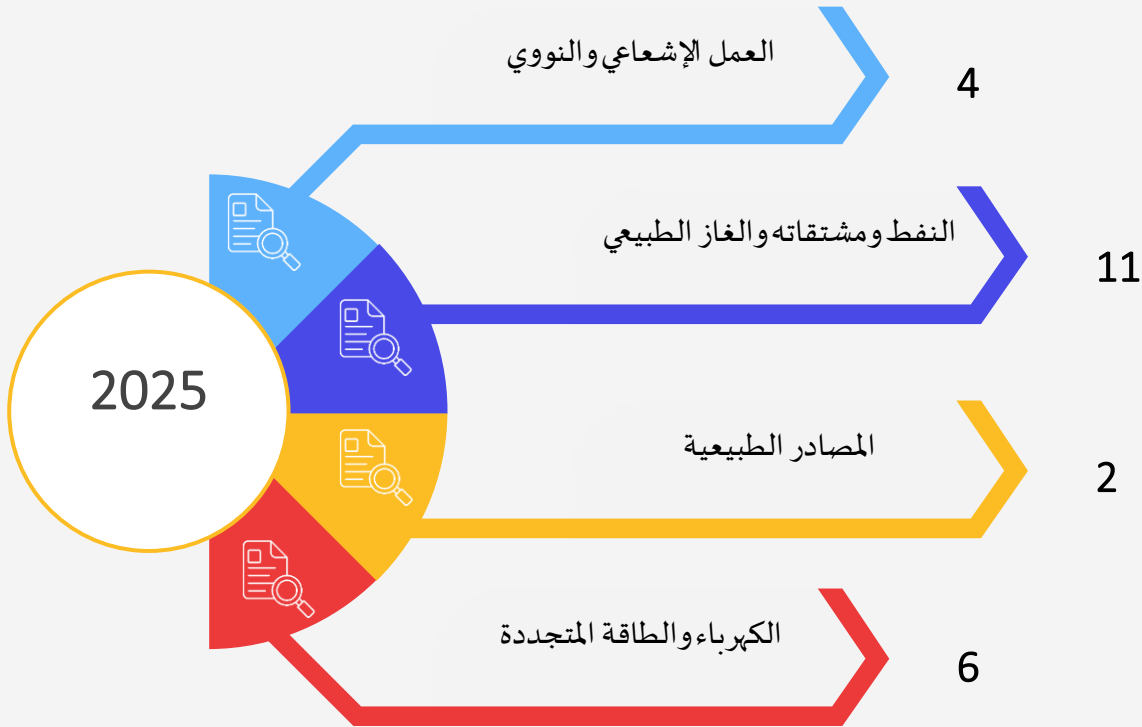


مركز المراقبة والطوارئ

تنفيذ الحملات الرقابية القطاعية

قامت الهيئة خلال العام 2025 من خلال مركز المراقبة والطوارئ، وبالتنسيق مع المديرية الفنية المعنية، بتنفيذ (23) حملة رقابية خلال عام 2025، وذلك ضمن إطار تعزيز الرقابة الميدانية والتأكد من التزام الجهات المرخص لها بالتشريعات النافذة ومتطلبات السلامة العامة.

وقد توزعت الحملات الرقابية على القطاعات على النحو التالي:



مركز المراقبة والطوارئ



إعلان حالات رفع الجاهزية وحالة الطوارئ

قامت الهيئة من خلال مركز المراقبة والطوارئ خلال عام 2025 بإعلان حالة رفع الجاهزية (8) مرات، وذلك استجابة للظروف الجوية الطارئة والمناسبات الوطنية التي تطلبت تعزيز جاهزية الهيئة وقطاعاتها المختلفة، من خلال تفعيل خطط الطوارئ المعتمدة لضمان استمرارية تزويد التيار الكهربائي والمشتقات النفطية للمواطنين و متابعة أحمال الشبكة الكهربائية وحالة الأعطال والطلب على المشتقات النفطية وغاز الطهي.

المشاركة في التمارين الوطنية المشتركة

في إطار رفع جاهزية مؤسسات الدولة واختبار خطط الإستجابة الوطنية لمواجهة الأزمات والكوارث، شاركت الهيئة في تمارين وطنيين شاملين نفذهما المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات وذلك على مستوى جميع مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية، وهما:

✓ تمارين السوسنة السوداء، المنعقد خلال الفترة من 22 إلى 23 حزيران 2025.

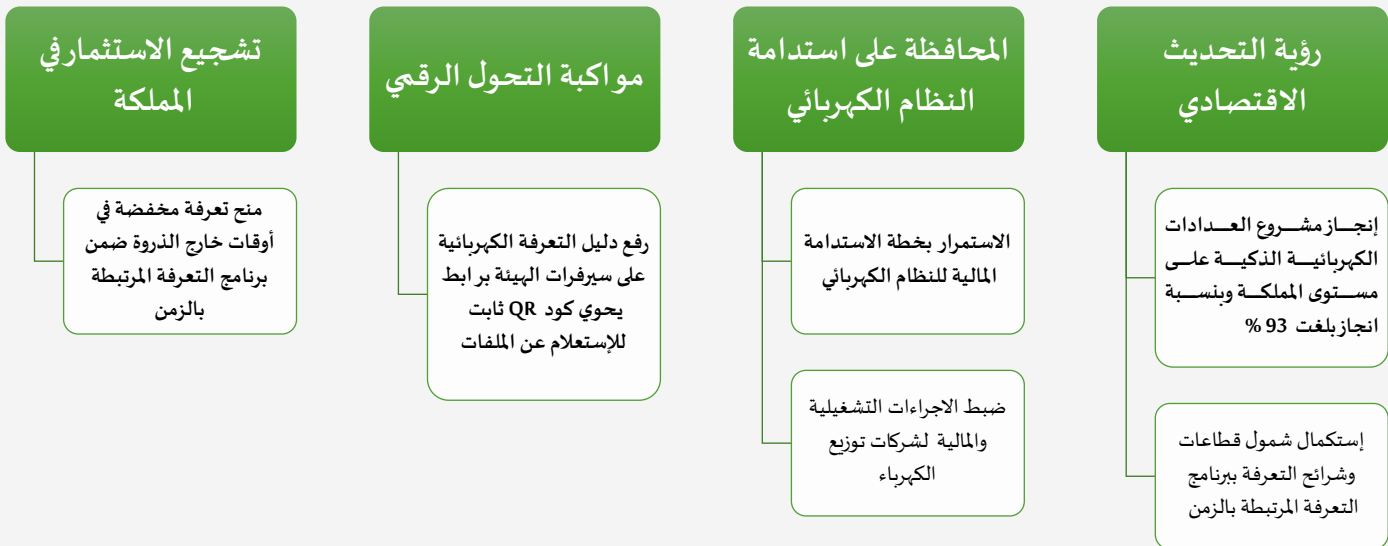
✓ تمارين درب الأمان 5، المنعقد خلال الفترة من 2 إلى 5 تشرين الثاني 2025.

خلال تمارين «السوسنة السوداء»، تم تفعيل دور المرأة بشكل كامل، حيث تولت الكوادر النسائية في الهيئة إدارة التمارين والتعامل مع الأزمة، وذلك عبر افتراض سيناريوهات لوقوع كوارث قد تؤثر على استمرارية وديمومة التزود بالطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية. وهدف التمارين إلى قياس مدى كفاءة خطط الطوارئ المعتمدة لدى المرخص لهم، إضافة إلى تقييم فاعلية خطط الطوارئ القطاعية التي أعدتها الهيئة.

في تمارين «درب الأمان (5)»، تم افتراض سيناريوهات لوقوع كوارث قد تؤثر على استمرارية وديمومة التزود بالطاقة الكهربائية والمشتقات النفطية، وذلك بهدف قياس مدى نجاعة خطط الطوارئ المعتمدة لدى المرخص لهم، إضافة إلى تقييم فاعلية خطط الطوارئ القطاعية المعدة من قبل الهيئة

التكاليف والتسعير

في إطار سعي الهيئة إلى تعزيز كفاءة الأداء وتحقيق العدالة في التكاليف، واصلت الهيئة خلال عام 2025 دورها المحوري في تنظيم التعرفة الكهربائية ودراسة وتحليل الجوانب المالية والتنظيمية المرتبطة بقطاع الطاقة والمصادر الطبيعية وتنظيمها بما يواكب المستجدات الاقتصادية والتقنية تحقيقاً لرؤية ورسالة الهيئة. ومن أبرز الخطوات التي اتخذتها الهيئة في هذا السياق ما يلي :



التعاون المحلي والدولي

تعزيز الحضور الدولي في مبادرات التوحيد والتنسيق الرقابي النووي

شارك رئيس مجلس مفوضي الهيئة المهندس زياد السعيدة في الاجتماع الرابع لمبادرة التوحيد والتنسيق النووي (NHSI)، المنعقد في فيينا بتنظيم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبمشاركة رؤساء الهيئات الرقابية والخبراء من الدول الأعضاء. وجاءت المشاركة تأكيداً لالتزام الهيئة بتعزيز قدراتها التنظيمية وتبادل الخبرات الدولية، لا سيما في مجال توحيد المتطلبات الرقابية للمفاعلات النمطية الصغيرة ودعم النشر الآمن للتقنيات النووية الحديثة، كما تعكس هذه المشاركة حرص الهيئة على مواكبة التطورات العالمية وترسيخ بيئة رقابية متقدمة تتماشى مع أفضل المعايير الدولية.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز القدرات الرقابية في مجال السلامة الإشعاعية بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي

عقدت الهيئة خلال العام 2025 ورشة عمل متخصصة حول "فحوصات ضبط الجودة في الأشعة التشخيصية" ضمن مشروع الاتحاد الأوروبي لتعزيز القدرات الرقابية في مجالات الإشعاع والسلامة، بمشاركة منشآت التصوير الطبي والجهات المرخصة في القطاعين العام والخاص.

وهدفت الورشة إلى دعم امتثال المنشآت للمعايير الفنية الدولية، ورفع كفاءة إجراءات ضبط الجودة للأجهزة الإشعاعية، بما يساهم في خفض الجرعات الإشعاعية وتعزيز سلامة المرضى والعاملين. ويأتي ذلك في إطار التزام الهيئة بتطوير منظومة الرقابة الإشعاعية وتعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات الوطنية وفق أفضل الممارسات العالمية



التعاون المحلي والدولي

تعزيز الشراكات في مجال الأمن السيبراني وحماية البنية التحتية للطاقة

شاركت الهيئة خلال العام 2025 في مؤتمر ومعرض التقدم والابتكار والتكنولوجيا في الأمن السيبراني (C8 2025) ، الذي عُقد برعاية سمو ولي العهد الأمير حسين بن عبدالله الثاني في مركز الملك الحسين للمؤتمرات، وبمشاركة خبراء ومختصين من داخل المملكة وخارجها.

وجاءت المشاركة انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، وتجسيدا لدور الهيئة في حماية منظومة الطاقة الوطنية وتعزيز الأطر التنظيمية والفنية ذات الصلة. كما شارك مختصو الهيئة في جلسات وورش عمل فنية، إلى جانب تمرين محاكاة الهجمات السيبرانية (CYBER DRILL) ، بما يسهم في رفع الجاهزية المؤسسية وتعزيز القدرة على مواجهة التهديدات الرقمية وفق أفضل المعايير الدولية .



التعاون المحلي والدولي

تعزيز الأمان النووي والوقاية الإشعاعية من خلال التقييم الدولي

عقدت الهيئة خلال العام 2025 الاجتماع التحضيري لبعثة المراجعة التنظيمية الشاملة (IRRS) التابعة لوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك في إطار جهود الهيئة لتعزيز منظومة الأمان النووي والوقاية الإشعاعية على المستوى الوطني.

ويهدف الاجتماع إلى تهيئة بيئة تنظيمية متطورة، وتقييم الأطر التشريعية والرقابية الوطنية، والاستفادة من توصيات الخبراء الدوليين لتطوير السياسات والإجراءات التنظيمية بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية. ويأتي هذا الإجراء ضمن استراتيجية الهيئة لتعزيز الكفاءة المؤسسية، وضمان سلامة الاستخدامات النووية والإشعاعية في القطاعات المختلفة، وتعميق التعاون الدولي في مجال الأمان النووي والوقاية الإشعاعية.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز أمان المصادر الإشعاعية عبر التعاون الإقليمي والدولي

عقدت الهيئة خلال العام 2025 الورشة الإقليمية حول النهج المتدرج في أمان المصادر الإشعاعية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بمشاركة خبراء ومختصين من عدة دول أعضاء.

وهدفت الورشة إلى تعزيز قدرات المشاركين على تطبيق معايير الأمان الإشعاعي ونقل الخبرات في المجالات الطبية والصناعية والبحثية، من خلال جلسات تدريبية وتطبيقية ونقاشات فنية متقدمة. وتعكس هذه المبادرة التزام الهيئة بضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات النووية والإشعاعية، وتطوير كفاءة الكوادر الوطنية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الرقابة والأمان الإشعاعي.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز القدرات العربية في إدارة النفايات المشعة

عقدت الهيئة خلال العام 2025 بالتعاون مع الهيئة العربية للطاقة الذرية، برنامجاً تدريبياً عربياً متقدماً حول ترخيص وتفتيش منشآت إدارة النفايات المشعة، بمشاركة خبراء وممثلين من عدة دول عربية، بما في ذلك اليمن، العراق، مصر، لبنان، ليبيا، وسوريا، إلى جانب الأردن.

وهدف البرنامج إلى تطوير الأداء الرقابي في مجال إدارة النفايات المشعة، وتعزيز الأمان الإشعاعي وحماية الإنسان والبيئة، من خلال تدريب المشاركين على الجوانب الفنية والتنظيمية، والتشريعات المحلية والدولية، والتمارين التطبيقية والزيارات الميدانية للمنشآت. ويعكس هذا التعاون التزام الهيئة بتعزيز القدرات الوطنية والعربية المشتركة، وترسيخ شراكات فعّالة في مجالات الرقابة على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما يرفع مستوى موثوقية النظام الرقابي في المملكة والمنطقة.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز القدرات الوطنية في الأمن السيبراني للمنشآت النووية

عقدت الهيئة خلال العام 2025، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دورة وطنية متقدمة حول الاستجابة لحوادث أمن الحاسوب في مجال الأمن النووي، بمشاركة ممثلين عن الهيئة، والقوات المسلحة الأردنية، والأجهزة الأمنية، والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة.

وتهدف الدورة إلى رفع كفاءة الكوادر الوطنية في مواجهة التهديدات السيبرانية المرتبطة بالمنشآت النووية، من خلال تدريب المشاركين على منهجيات الحماية الإلكترونية، وآليات الرصد والتصدي، وتصنيف مستويات التهديد، وتنفيذ تمارين تطبيقية متخصصة تعكس جاهزية المؤسسات للتعامل مع الحوادث السيبرانية. ويعكس البرنامج التزام الهيئة والمركز بتعزيز التكامل المؤسسي، وبناء القدرات الوطنية والإقليمية، وترسيخ الأردن كمركز إقليمي معتمد في الأمن النووي والإشعاعي.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز القدرات الوطنية في الأمن النووي والإشعاعي

إستضافت الهيئة خلال العام 2025 أعمال بعثة خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضمن مهمة "محاكاة تقييم قوى الاستجابة المعنية بالمنشآت النووية". هدفت المهمة إلى تقييم جاهزية الجهات الوطنية وتعزيز التنسيق المؤسسي في الاستجابة للطوارئ النووية والإشعاعية، وتبادل الخبرات مع الخبراء الدوليين. ساهمت المهمة في تطوير الكفاءات الوطنية، وترسيخ أفضل الممارسات الدولية، وتعزيز ثقافة السلامة وحماية الإنسان والبيئة، بما يدعم منظومة وطنية متكاملة ومستدامة للأمن النووي والإشعاعي.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز القدرات الوطنية في الوقاية الإشعاعية

عقدت الهيئة خلال العام 2025 بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، برنامجًا تدريبيًا متقدمًا لضباط التصوير الإشعاعي الصناعي، يهدف إلى رفع كفاءة الكوادر الوطنية وتعزيز إجراءات الوقاية الإشعاعية في بيئة العمل الصناعية. غطى البرنامج المفاهيم الأساسية للإشعاع المؤين، المبادئ التنظيمية والتشريعية، والتدابير الفنية لتخفيض الجرعات الإشعاعية وتأمين المصادر المشعة، إلى جانب الاستجابة للطوارئ الإشعاعية من خلال سيناريو عملي محاكاة حادث إشعاعي. ويأتي هذا البرنامج ضمن جهود الهيئة المستمرة لتطوير القدرات الوطنية، وضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للتقنيات الإشعاعية، وتعزيز استدامة العمليات الصناعية وفق أعلى معايير الأمان والسلامة.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز التعاون الأكاديمي وبناء القدرات الوطنية

وقّعت الهيئة خلال العام 2025 مذكرة تفاهم استراتيجية مع جامعة الشرق الأوسط لتوسيع آفاق التعاون في مجالات التدريب والتأهيل وبناء القدرات الوطنية. وتركز الاتفاقية على الأمن النووي والإشعاعي، والطاقة المتجددة، والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والهندسة، إلى جانب تنمية الموارد البشرية وربط مخرجات التعليم بمتطلبات سوق العمل. وتهدف إلى تنظيم برامج تدريبية وورش عمل متخصصة، وتبادل الخبرات التقنية والعلمية، وتمكين خريجي الجامعة من التدريب العملي داخل الهيئة. وتعكس هذه المبادرة التزام الهيئة بدعم الكفاءات الوطنية وتعزيز الشراكات الأكاديمية بما يساهم في تطوير قطاع الطاقة وتعزيز الاستدامة الوطنية.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز التدريب والابتكار الطلابي

استقبلت الهيئة خلال العام 2025 وفدًا من المجلس العربي للتدريب والإبداع الطلابي، برئاسة مدير المجلس الدكتور فواز الزغول، بحضور ممثل جامعة البلقاء التطبيقية، ومدير المركز الوطني للأمن النووي والإشعاعي. تناول اللقاء بحث آفاق التعاون الفني والتدريبي، بما يشمل برامج التدريب الميداني للطلبة ضمن مرافق الهيئة ومؤسسات وطنية رائدة. وأكدت الهيئة التزامها بالاستثمار في قدرات الشباب العربي، وتوفير بيئات تدريبية متقدمة تدمج المعرفة النظرية مع الخبرة العملية، بما يسهم في تعزيز جاهزية الطلاب لسوق العمل في قطاع الطاقة والمعادن على المستوى الإقليمي.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز الاقتصاد الأخضر من خلال شراكة مع القطاع الخاص

وقعت الهيئة خلال العام 2025 اتفاقية تعاون مع جمعية الشركات العاملة في مجال الطاقة المتجددة وإدارة الطاقة بهدف تعزيز التنسيق والشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ضمن مشروع Green Forward الممول من الاتحاد الأوروبي.

وتركز الاتفاقية على توحيد الجهود في مجالات التدريب وبناء القدرات، وتبادل الخبرات الفنية والتنظيمية المتعلقة بالاستدامة والاقتصاد الدائري، ودعم المؤسسات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تهدف إلى تهيئة بيئة عمل محفزة للاستثمار الأخضر، وخلق فرص مبتكرة تسهم في ترسيخ مكانة الأردن كمركز إقليمي للطاقة المتجددة والتنمية المستدامة، وتعكس التزام الهيئة بتعزيز الاستثمار والابتكار في قطاع الطاقة النظيفة وضمان أمن الطاقة واستدامتها.



التعاون المحلي والدولي

تعزيز التصنيع المحلي ودعم القطاع الصناعي الوطني

قامت الهيئة ممثلة بعطوفة رئيس مجلس المفوضين المهندس زياد السعايدة خلال العام 2025 عدة زيارات ميدانية لمتابعة المشاريع الصناعية الكبرى، شملت مصنع الخطوط التقنية للألياف الضوئية في القسطل، ومجمع المناشير الصناعي، وشركة صناعة المعدات الكهربائية (اليكو). وتهدف هذه الزيارات إلى الاطلاع على خطوط الإنتاج الحديثة، والتقنيات المستخدمة في التصنيع، ومحطات توليد الكهرباء، وخطوط إنتاج بطاريات الليثيوم والشواحن الكهربائية، بما يساهم في دعم الصناعة الوطنية وتعزيز قدرات التصنيع المحلي في قطاع الطاقة والقطاع الصناعي عموماً.



نظام المعلومات الوطني

في إطار التزام الهيئة بتطوير بنيتها الرقمية وتعزيز حوكمة البيانات في قطاع الطاقة، تم تنفيذ حزمة من الأنظمة والمشاريع التقنية الهادفة إلى دعم عملية اتخاذ القرار، ورفع كفاءة الرقابة، وتعزيز مبادئ الشفافية، وضمان الامتثال للتشريعات النافذة. ويأتي في مقدمة هذه الجهود تطبيق أحكام المادة (17) من القانون، التي أوجبت على الهيئة إنشاء نظام معلومات وطني للقطاع، يستند إلى قاعدة بيانات مركزية متكاملة تعتمد أحدث تقنيات المعلومات، بما يتيح تزويد الحكومة والأطراف المعنية والجمهور بالمعلومات والإحصاءات المرتبطة بأنشطة القطاع بشكل دقيق ومحدث.

❖ إعداد خطة عمل لإنشاء نظام معلومات الطاقة

استكمالاً لتطبيق أحكام المادة (17) بصورة شاملة، أعدت الهيئة خطة عمل متكاملة لإنشاء وتطوير نظام معلومات وطني موحد لقطاع الطاقة، بما ينسجم ويتكامل مع نظام جمع بيانات الطاقة لدى وزارة الطاقة والثروة المعدنية. وتركز هذه الخطة على بناء إطار متكامل لحوكمة بيانات القطاع، وتطوير السياسات العامة المنظمة لإدارتها، وتوحيد مصادر البيانات وتعزيز تكاملها، إلى جانب تحسين جودتها وموثوقيتها. ويأتي ذلك بما يضمن الامتثال للتشريعات النافذة، ويدعم كفاءة التخطيط الاستراتيجي، ويعزز فعالية عمليات صنع القرار.



نظام المعلومات الوطني

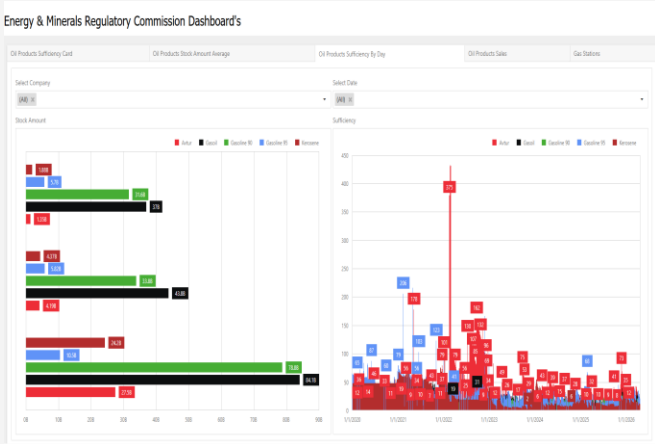
❖ نظام مراقبة مخزون محطات المحروقات

في إطار تطبيق أحكام المادة (1/أ/17) المتعلقة بتجميع بيانات أنشطة السوق الأساسية، قامت الهيئة بتطوير نظام متخصص لمراقبة مخزون محطات المحروقات، يعتمد على جمع البيانات بشكل مباشر وبوتيرة يومية كل (24) ساعة. وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع، والتي شملت ربط أكثر من (300) محطة محروقات ضمن النظام، فيما يجري العمل حاليًا على استكمال المراحل اللاحقة بالتعاون مع مديرية النفط ومشتقاته والشركات التسويقية. ويهدف هذا النظام إلى تعزيز موثوقية البيانات الإحصائية، ورفع كفاءة المتابعة والرقابة، ودعم عمليات التخطيط الاستراتيجي في قطاع الطاقة.



❖ نظام مراقبة مخزون الحد الإلزامي للشركات التسويقية

انسجامًا مع متطلبات المادة (2/أ/17)، التي تُلزم المرخص لهم بتزويد الهيئة بالمعلومات الدورية، قامت الهيئة بتطوير نظام متخصص لمتابعة مدى التزام الشركات التسويقية بالاحتفاظ بالحد الإلزامي من مخزون المشتقات النفطية، ويسهم هذا النظام في تعزيز استدامة التزويد، ورفع كفاءة المتابعة والرقابة، بما يدعم تحقيق مستويات أعلى من الأمن الطاق الوطني



نظام المعلومات الوطني

❖ نظام الضابطة العدلية

تنفيذاً لأحكام المادة (17/ب) المتعلقة بإنشاء السجل الوطني للقطاع وتوثيق العمليات والمنشآت، عملت الهيئة على أتمتة إجراءات الضبوطات العدلية المرتبطة بحالات استرجار الطاقة الكهربائية بطرق غير مشروعة، وأرشفتها ضمن نظام إلكتروني متكامل، وذلك بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وقد أسهم هذا النظام في توفير مرجع رسمي موثوق يتيح الوصول إلى بيانات

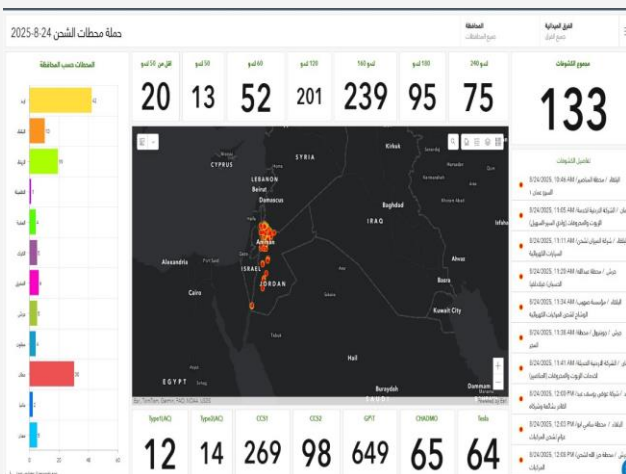
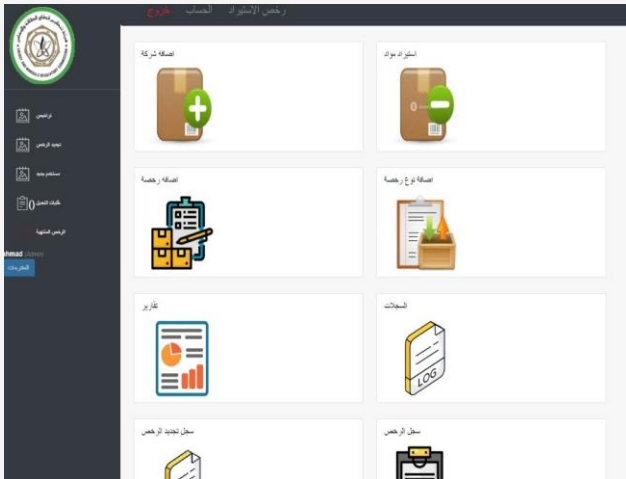
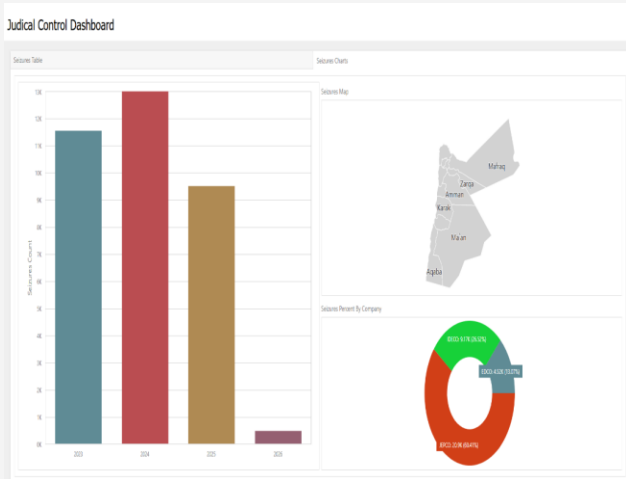
دقيقة ومحدثة، كما يجري العمل على تطويره وتوسعة نطاقه ليشمل الربط الميداني المباشر، وإتاحة عرض البيانات والمخرجات عبر خرائط تفاعلية على مستوى المحافظات والمناطق، بما يعزز كفاءة المتابعة ويدعم فعالية اتخاذ القرار.

❖ برنامج رخص استيراد الزيوت والفحم

ضمن متطلبات السجل الوطني للقطاع المنصوص عليه في المادة (17/ب)، قامت الهيئة بتطوير برنامج متكامل لإدارة وأتمتة رخص استيراد الزيوت والفحم، مع ربطه بشكل مباشر بموظفي الهيئة في المراكز الجمركية، ويتيح هذا البرنامج مطابقة الكميات الموردة إلى السوق المحلي مع الرخص والتصاريح الممنوحة، كما يتضمن آليات تنبيه تلقائي عند قرب انتهاء الرخص أو نفاذ الكميات المصرح بها، وذلك بالتعاون مع مديرية النفط ومشتقاته، بما يعزز كفاءة الرقابة ودقة متابعة حركة المواد في السوق.

❖ نظام التفتيش الإلكتروني

دعمًا لأعمال الرقابة وتعزيز توثيق الحملات الميدانية ضمن إطار نظام المعلومات الوطني، قامت الهيئة بتطوير نظام تفتيش إلكتروني يتيح عرض ومتابعة الحملات الرقابية على محطات المحروقات ومحطات شحن المركبات الكهربائية من خلال شاشات متابعة متخصصة، كما يمكن النظام مركز الطوارئ من الاطلاع على نتائج الحملات بشكل آني ومباشر،



نظام المعلومات الوطني

❖ تحديث بيانات تطبيق محطات شحن المركبات الكهربائية

استنادًا إلى المادة (3/أ/17) التي تنص على نشر المعلومات وإتاحتها للجمهور، تم إتاحة تطبيق إلكتروني خاص بمحطات شحن المركبات الكهربائية، يهدف إلى تمكين مستخدمي المركبات الكهربائية من الوصول بسهولة إلى مواقع محطات الشحن. وقد تم خلال العام الماضي تحديث البيانات بشكل دوري عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للهيئة والتطبيق الإلكتروني الخاص بها، بما يضمن دقتها ومواءمتها مع الواقع الفعلي، وبما يعزز مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات للجمهور حول قطاع الشحن الكهربائي.

✓ قائمة الطلبات

بلغ عدد الطلبات المقدمة للهيئة لعام 2025 (12038) طلب حيث تم اعداد قوائم بالطلبات المقدمة للهيئة ونشرها بشكل شهري على الموقع الإلكتروني لغايات الحصول على (ترخيص أو تصريح لأول مرة أو تجديد أو تعديل أو إلغاء) موزعة على كافة القطاعات.

✓ طلبات الحصول على المعلومات

بلغ عدد الطلبات الحصول على البيانات من الهيئة خلال العام 2025 ما مجموعه (20) طلب مقارنة بـ (13) طلب للعام 2024 وبنسبة إرتفاع بلغت (53.9%).

✓ التقرير السنوي والنشرات الإحصائية وقائمة الطلبات

تتولى مديرية نظام المعلومات الوطني للقطاع في الهيئة مهام إعداد النشرة الإحصائية والتقرير السنوي بالإضافة إلى إعداد ونشر قوائم الطلبات الشهرية على الموقع الإلكتروني للهيئة .
وفي هذا السياق تم خلال عام 2025 تنفيذ ما يلي :

- إعداد ونشر النشرة الإحصائية لعام 2024
- إعداد ونشر التقرير السنوي لعام 2024 باللغتين العربية والإنجليزية .
- إعداد ونشر (12) قائمة شهرية للطلبات على الموقع الإلكتروني للهيئة .

مركز إسعاد المتعاملين

واصلت الهيئة خلال العام 2025 اعتماد النافذة الواحدة في مركز إسعاد المتعاملين بهدف تعزيز كفاءة تقديم الخدمات وتسهيل الإجراءات على متلقي الخدمة ، ويتيح هذا النظام استقبال جميع المعاملات الواردة إلى الهيئة بشكل مباشر ومستمر وبمهنية وسرعة في الإنجاز دون حاجة متلقي الخدمة لمراجعة المديرية أو الأقسام المعنية داخل الهيئة ، وذلك من خلال النوافذ الموجودة في المركز لكل من القطاعات التالية:

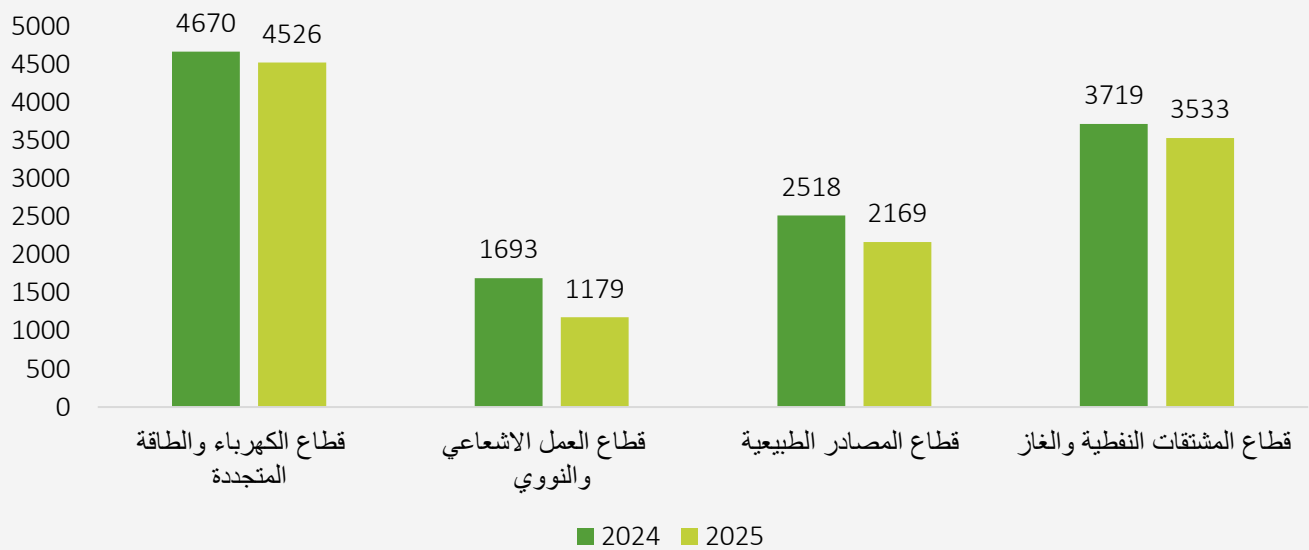
- الكهرباء والطاقة المتجددة - العمل الإشعاعي والنووي- المصادر الطبيعية - النفط ومشتقاته والغاز الطبيعي- الشؤون المالية - الديوان



مركز إسعاد المتعاملين



بلغ عدد متلقي الخدمة الكلي الذين راجعو مركز إسعاد المتعاملين خلال عام 2025 ما مجموعه (11407) متلقي خدمة مقارنة مع (12600) متلقي خدمة خلال عام 2024 ، أي بنسبة إنخفاض 10.4 % ، الشكل التالي يبين توزيع عدد متلقي الخدمة تبعاً للقطاعات :



إدارة الشكاوى

تؤكد الهيئة التزامها الدائم بتحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز رضا متلقي الخدمة، وذلك من خلال الاستجابة الفاعلة والسريعة للشكاوى الواردة عبر مختلف قنوات التواصل، حيث تُعطى الشكاوى العناية اللازمة من لحظة استلامها وحتى إغلاقها، من خلال متابعتها عبر وحدة إدارة الشكاوى داخل الهيئة لضمان معالجتها من قبل المديرية المختصة بكل شفافية وكفاءة.

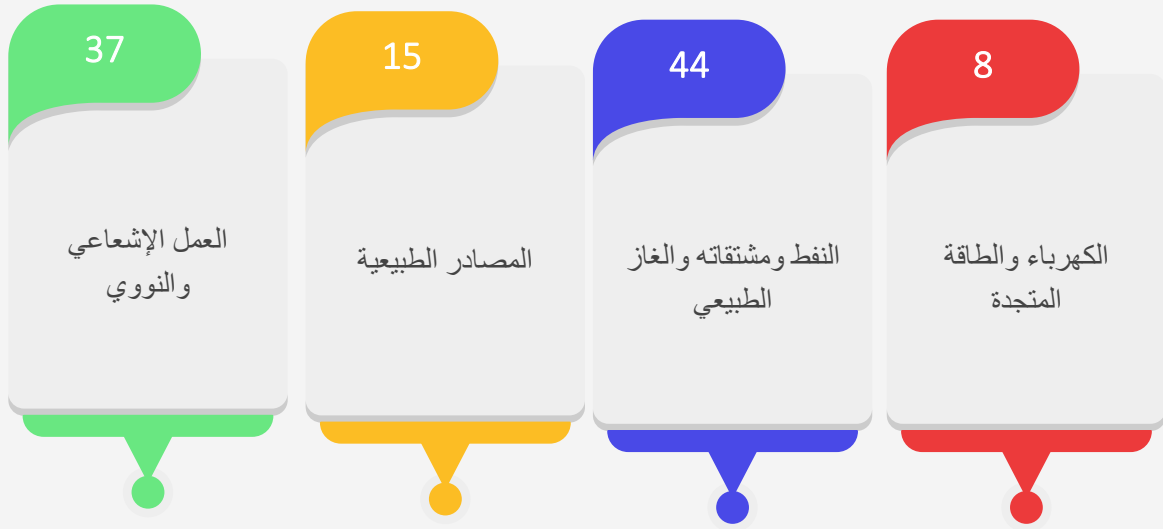
الجدول التالي يبين عدد الشكاوى الواردة والمغلقة والشكاوى في طور العمل خلال العام 2025 مصنفة حسب وسيلة الإتصال وحسب القطاعات التي تنظمها الهيئة، حيث بلغت نسبة الإغلاق الكلية للشكاوى 100% مما يعكس مدى الاهتمام الذي توليه الهيئة في معالجة الشكاوى الواردة والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها.

عدد الشكاوى الواردة للهيئة خلال العام 2025 مصنفة حسب وسيلة الأتصال الخاصة بمتابعة الشكاوى			
وسيلة الاتصال الخاصة بمتابعة الشكاوى	عدد الشكاوى الكلية	عدد الشكاوى المغلقة	عدد الشكاوى في طور العمل
نظام الزاجل	1852	1852	0
منصة بخدمتكم	1134	1134	0
منصة دعم الكهرباء	12804	12804	0
المجموع الكلي	15790	15790	0

عدد الشكاوى الواردة للهيئة خلال العام 2025 مصنفة حسب القطاعات التي تنظمها الهيئة			
قطاع	عدد الشكاوى الكلية	عدد الشكاوى المغلقة	عدد الشكاوى في طور العمل
قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة	2712	2712	0
قطاع المشتقات النفطية والغاز	220	220	0
قطاع المصادر الطبيعية	17	17	0
قطاع العمل الإشعاعي والنووي	15	15	0
منصة دعم الكهرباء	12804	12804	0
المجموع الكلي	15790	15790	0

الخدمات الإلكترونية

في إطار جهود الهيئة المستمرة للتحويل الرقمي وتبسيط الإجراءات ، واصلت الهيئة تنفيذ مشروع أتمتة الخدمات حيث بلغ عدد الخدمات التي تم تحويلها إلى خدمات إلكترونية حتى نهاية العام 2025 ما مجموعه (104) خدمة إلكترونية موزعة حسب القطاعات التالية :



حفل إطلاق الخدمات الإلكترونية 2025

تكنولوجيا المعلومات

- واصلت الهيئة خلال عام 2025 تنفيذ برامج التطوير التقني والتحول الرقمي، بما أسهم في رفع كفاءة الخدمات وتحسين مستوى الأمان السيبراني ودعم استمرارية العمل، حيث تم تحقيق مجموعة من الإنجازات، من أبرزها:
- ❖ إطلاق منصة خدمات إلكترونية متكاملة لكافة قطاعات الهيئة تتضمن 104 خدمة إلكترونية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، مع منصة مؤشرات أداء تعكس كافة المعلومات في المنصة.
 - ❖ الحصول على شهادة الأيزو 27001 في أمن المعلومات بعد اجتياز التدقيق الداخلي والخارجي من شركة التدقيق الخارجي TUV.
 - ❖ التحضير لمدخلات البيانات في المرحلة الثانية لمشروع الأتمتة لأتمتة 67 خدمة إضافية وإجراء تحسينات على الخدمات المطلقة وربط نظام الرخص الشخصية RAIS عليه.
 - ❖ المشاركة في مشروع بناء فريق استجابة قطاعي للأمن السيبراني في قطاع الطاقة والتنسيق مع المركز الوطني للأمن السيبراني والشركات التي تم تصنيفها ضمن البنى التحتية الحرجة في القطاع.



تكنولوجيا المعلومات

- ❖ إطلاق برنامج نظام الدوام على تطبيق الهواتف المتنقلة والمتصفح مع برنامج الموافقات على سير المغادرات والإجازات وربط كافة المراكز الحدودية بساعات دوام جديدة ضمن شبكة الهيئة.
- ❖ تحديث وتطوير نظام مراقبة الكاميرات من خلال ربط كافة المراكز الحدودية بنظام كاميرات بالتعاون مع وحدة الخدمات الإدارية.
- ❖ تحسين البنية التحتية للهيئة من خلال شراء أجهزة حواسيب مكتبية جديدة وأجهزة حواسيب محمولة وأجهزة ماسح ضوئي وطابعات جديدة.
- ❖ المشاركة الفاعلة في تمرين درب الامان 5 ومساندة الجهود الوطنية في تعزيز الموقف السيبراني وحماية منشآت البنية التحتية الحرجة بالإضافة إلى المشاركة في العديد من الورش والمؤتمرات والتمارين في مجال الأمن السيبراني.
- ❖ تحديث وتطوير بنية شبكة الهيئة الداخلية وتشغيل أحدث أنظمة الحماية .
- ❖ إنجاز مجموعة من البرامج التي تخدم مديريات الهيئة .
- ❖ إعداد نشرات توعوية يوميا طيلة شهر أكتوبر كونه شهر التوعية بالأمن السيبراني.
- ❖ البدء بتطبيق الإطار الوطني للأمن السيبراني لإنجاز نمذجة الأعمال وتقييم الاعمال للخدمات.
- ❖ متابعة التعامل مع الحوادث السيبرانية ، ومعالجة محاولات التصيد والاتصالات المشبوهة، بما يعزز الموقف السيبراني للهيئة.
- ❖ المشاركة في حصر متطلبات نظام التفتيش المحوسب الجديد بالتشارك مع المديريات تمهيدا لوضع الشروط المرجعية .
- ❖ تقديم الدعم الفني اللازم لخوادم الهيئة والشبكة والأجهزة والبريد الإلكتروني في المركز الرئيسي للهيئة، والمكاتب الخارجية، والمراكز الحدودية، والمحطات الرقابية وتجديد عقود الصيانة الخاصة بها.

التطوير المؤسسي

في إطار تنفيذ توجهاتها الاستراتيجية وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، واصلت الهيئة خلال عام 2025 تحقيق إنجازات نوعية أسهمت في ترسيخ مبادئ التميز المؤسسي، ورفع مستوى جودة الخدمات، وتعزيز بيئة العمل الداعمة والمستدامة. وقد تجلّت أبرز هذه الإنجازات فيما يلي:

- ❖ تحقيق نسبة إنجاز بلغت (91%) في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للأعوام (2023-2025)، بما يعكس فاعلية التخطيط وكفاءة التنفيذ في تحقيق الأهداف المؤسسية.
- ❖ اعتماد دليل الثقافة المؤسسية، بما يسهم في ترسيخ الهوية المؤسسية والقيم الجوهرية، وتوحيد الممارسات والسلوكيات التنظيمية، بما يعزز بيئة عمل إيجابية ومحفزة.
- ❖ تنفيذ استبانة لقياس رضا الشركاء، حيث بلغت نسبة الرضا (89%)، الأمر الذي يعكس متانة العلاقات مع الشركاء ويدعم جهود تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- ❖ تنفيذ استبانة لقياس رضا الموظفين، حيث بلغت نسبة الرضا (96.1%)، بما يؤكد ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي ويعكس بيئة عمل محفزة ومستقرة.
- ❖ إطلاق جائزة الموظف المتميز على أساس ربع سنوي لعام 2025، بهدف تحفيز الأداء المتميز وترسيخ ثقافة التميز والابتكار المؤسسي.
- ❖ إعداد وتنفيذ دراسات المقارنات المعيارية، بما يمكّن المديرين من موازنة أدائها مع أفضل الممارسات العالمية، ويسهم في تعزيز التنافسية المؤسسية وتحقيق التحسين المستمر.
- ❖ اعتماد مؤشرات الأداء المؤسسي وفق الأطر والمنهجيات المعتمدة، بما يدعم عملية القياس والمتابعة واتخاذ القرار المبني على البيانات.
- ❖ إعداد مسودة الخطة الاستراتيجية للأعوام (2026-2029)، بما يضمن استمرارية التطوير المؤسسي ومواكبة التوجهات المستقبلية.



إدارة الجودة

تقوم الهيئة في مجال إدارة الجودة بالتدقيق الداخلي على عمليات واجراءات العمل وعلى أداء كافة المديرية في الهيئة من الناحية الفنية والتأكد من سلامة الإجراءات وتنفيذ المهام الفنية المتخصصة الموكلة إليها ، وإعداد التقارير المتعلقة بالمتابعة وتأكيد جودة الأداء حيث قامت وحدة إدارة الجودة خلال العام 2025 :

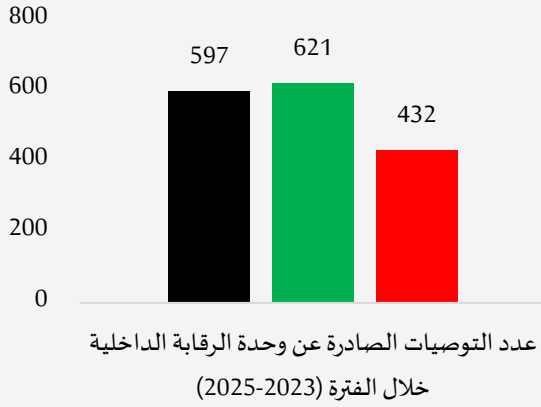
- ❖ تجديد شهادة (ISO 9001) لنظام ادارة الجودة في اطار تعزيز ثقافة التميز المؤسسي والالتزام بتطبيق افضل الممارسات والمعايير الدولية
- ❖ إجراء دراسة لقياس نسبة رضا متلقي الخدمة حيث حققت الهيئة نسبة رضا مرتفعة لدى متلقي الخدمة حيث بلغت 96% في مؤشر واضح على جودة الخدمات وفاعلية الاداء .
- ❖ المشاركة والتعاون مع لجنة المسؤولية المجتمعية في تحقيق متطلبات ISO 26000 الخاص بالمسؤولية المجتمعية.
- ❖ تحديث دليل الخدمات للعام 2025 بما يتوافق مع تحديث بطاقات الخدمة لكافة القطاعات التي تنظمها الهيئة .
- ❖ تحديث دليل العمليات للعام 2025 بما يتوافق مع تحديث الاجراءات في الوحدات التنظيمية .
- ❖ اعداد خطة المخاطر للعام 2025 بهدف رفع مستوى الجاهزية وتحقيق استمرارية الاعمال .
- ❖ تحديث سياسة نظام الادارة المتكاملة ومراجعتها واعتمادها .
- ❖ التعاون والمشاركة مع مديريةية تكنولوجيا المعلومات للحصول على ايزو نظام ادارة امن المعلومات وفق المواصفة ISO 27001 ومديرية المختبرات للحصول على ايزو المختبرات وفق المواصفة ISO 17025 ومديرية الاتصال والتعاون الدولي للحصول على ايزو خدمة العملاء وفق المواصفة ISO 10002 .

الرقابة الداخلية

- ❖ حصلت وحدة الرقابة الداخلية في الهيئة خلال العام 2025 على تقييم نموذجي وفقاً للتقييم الذي أجراه ديوان المحاسبة لوحدة الرقابة الداخلية في القطاع العام والذي عكس التزام الوحدة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وفق أفضل الممارسات العالمية.
- ❖ تجديد اعتمادية ISO 31000 الخاص بإدارة المخاطر ولمدة (3) سنوات جديدة والذي كانت وحدة الرقابة الداخلية قد حصلت عليه كأول وحدة رقابة داخلية في القطاع العام تحصل على هذه الشهادة.

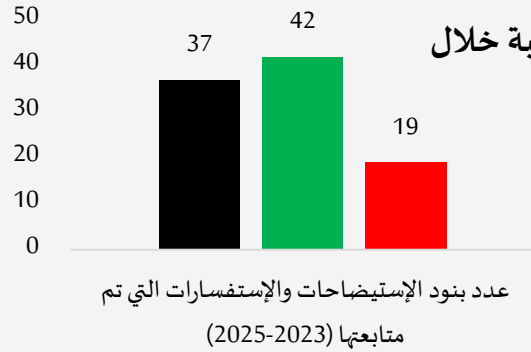


الرقابة الداخلية



التوصيات الصادرة عن وحدة الرقابة الداخلية خلال الفترة (2025-2023)

يظهر الرسم البياني المرافق عدد التوصيات الصادرة عن وحدة الرقابة الداخلية خلال الفترة (2025-2023)



متابعة الإستيضاحات والإستفسارات الواردة من ديوان المحاسبة خلال الفترة (2025-2023)

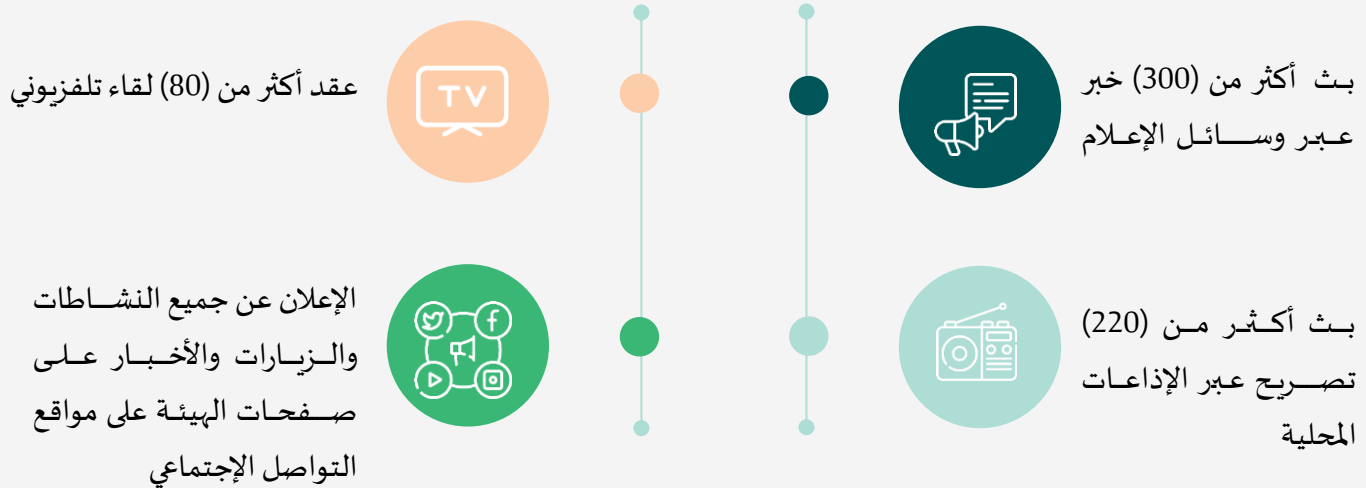
يظهر الرسم البياني المرافق عدد بنود الإستيضاحات والإستفسارات التي تمت متابعتها من قبل وحدة الرقابة الداخلية خلال الأعوام (2025-2023) مع الإشارة أنه تم تسديد وإغلاق جميع هذه البنود بنسبة 100 %

التوعية والإعلام

إنطلاقاً من إيمان الهيئة بأهمية الإعلام كوسيلة استراتيجية للتواصل مع المجتمع، وتعزيزاً لدورها في نشر المعرفة وتوضيح الرسالة والأهداف، واصلت الهيئة خلال عام 2025 تعزيز حضورها الإعلامي بمختلف وسائله، ساعية إلى إيصال رسائلها التوعوية والتثقيفية بفعالية واحترافية.

وقد تم خلال العام 2025 تنفيذ خطة إعلامية متكاملة ركزت على التفاعل الإيجابي مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بما يسهم في رفع مستوى الوعي، وتعزيز الشفافية، وإبراز جهود الهيئة وإنجازاتها.

وتضمن ذلك إصدار ونشر عدد من الأخبار الصحفية، والمشاركة في لقاءات تلفزيونية وإذاعية، إلى جانب بث الرسائل الإعلامية الهادفة عبر مختلف المنصات.



المسؤولية المجتمعية

إنطلاقاً من إيمان الهيئة بأهمية دورها تجاه المجتمع ، وسعيها منها لتعزيز التنمية المستدامة والوفاء بالتزاماتها المجتمعية إلى جانب مهامها التنظيمية والرقابية واصلت الهيئة خلال العام 2025 تنفيذ مبادراتها في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال لجنة المسؤولية المجتمعية ، في التالي أبرز المبادرات في مجال المسؤولية المجتمعية خلال العام 2025 :



الاحتفال بالذكرى التاسعة والسبعين لاستقلال المملكة الأردنية الهاشمية
بتاريخ 26/5/2025



الاحتفال بيوم العلم الأردني بتاريخ 16/4/2025



إقامة مأدبة إفطار جماعي بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك بتاريخ
5/3/2025



تنظيم تمرين اخلاء وهي مبنى الهيئة بالتعاون مع مديرية الدفاع
المدني ولجنة الصحة والسلامة المهنية بتاريخ 1/12/2025

المسؤولية المجتمعية



تنظيم زيارة الى متحف الهيئة بالتعاون مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية
لمجموعة من طلبة مدارس الخمائل



تنظيم فعالية يوم الشجرة وغرس الاشغال الحرجية في منطقة العارضة بتاريخ

25/1/2025



مائدة الإفطار الرمضاني حيث تم توزيع 250 وجبة إفطار على 250 أسرة عفيفة



توزيع كسوة العيد على 100 طفل من الجمعيات الخيرية

المسؤولية المجتمعية



تنظيم محاضرة توعوية حول الوقاية والكشف المبكر عن الأورام النسائية



تنظم زيارة ميدانية لمجموعة من المدربين لتعزيز إشراك المجتمع في مشاريع الطاقة المتجددة



تنظيم احتفال بمناسبة ذكرى المولد النبوي يوم الأربعاء بتاريخ 2025/9/3



تنفيذ مبادرة إنسانية شملت توزيع حقائب ومستلزمات مدرسية ومعاطف على طلبة إحدى المدارس الأساسية

المسؤولية المجتمعية



مبادرة المركز الشامي للعيون بالتعاون مع المركز الوطني للأمن النووي والإشعاعي
يوم الأربعاء الموافق 2025/8/20



تنظيم فعالية تهنئة أهالي الطلبة من موظفي الهيئة الذين حقق أبنائهم
النجاح في امتحان الثانوية العامة



تبادل التهاني بمناسبة عيد الأضحى المبارك وعيد الجلوس الملكي
السادس والعشرين وذكرى الثورة العربية الكبرى



اقامت لجنة المسؤولية المجتمعية وبالتعاون مع لجنة الصحة والسلامة
المهنية ورشة توعوية متخصصة بعنوان "مفاهيم ومبادئ الصحة
والسلامة المهنية"

هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان أ

بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2025

	الإيضاحات	31 كانون الأول 2025 دينار أردني	31 كانون الأول 2024 دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
النقد والنقد المعادل	3	970.826	1.430.630
ذمم مدينة	4	13.107.205	10.423.484
مجموع الموجودات المتداولة		14.078.031	11.854.114
الموجودات غير المتداولة			
أراضي		2.944.000	2.944.000
الممتلكات والآلات والمعدات بعد الاستهلاك	5	1.011.301	1.191.769
موجودات أخرى بالصافي	6	1	1
مجموع الموجودات غير المتداولة		3.955.302	4.135.770
مجموع الموجودات		18.033.333	15.989.884
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات المتداولة			
ذمم دائنة	7	1.849.643	2.723.679
أرصدة دائنة أخرى	8	942.626	1.040.759
مجموع المطلوبات المتداولة		2.792.269	3.764.438
حقوق الملكية			
فائض إعادة تقييم الموجودات الثابتة	9	2.967.630	2.967.630
ايرادات مؤجلة عن منح أصول	10	74.442	978.095
الفائض المتراكم	11	12.198.992	8.279.721
مجموع حقوق الملكية - بيان ج		15.241.064	12.225.446
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		18.033.333	15.989.884

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا البيان

هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ب

بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

		31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	الإيضاحات	دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
إيرادات رسوم الترخيص لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة	12	9.781.496	6.148.578
إيرادات رسوم المصادر الطبيعية	13	3.391.974	3.209.994
إيرادات رسوم العمل الإشعاعي والنووي	14	2.880.094	3.267.572
إيرادات مديرية الغاز الطبيعي		162.050	150.240
إيرادات مديرية الغاز الطبيعي/ رسوم منح رخص ممارسة إستيراد الغاز		1.295.000	-
إيرادات النفط ومشتقاته	15	1.580.470	1.581.346
إيرادات أخرى		6.286	3.865
إطفاء إيرادات مؤجلة عن أصول		85.235	248.758
مجموع الإيرادات		19.182.605	14.610.353
المصروفات			
رواتب وأجور وملحقاتها	16	(5.017.045)	(4.766.183)
مصاريف إدارية وعمومية	17	(863.072)	(834.696)
النفقات الرأسمالية	18	(551.704)	(462.285)
استهلاكات وإطفاءات		(282.967)	(417.283)
مصروف تدني ذمم مدينة غير متحركة (الكهرباء)		(2.416.779)	(1.941.036)
إيرادات (مصاريف) سنوات سابقة	19	(12.476)	(25.252)
مصروف تدني ذمم مدينة - شركات التعدين		(955.361)	(551.502)
مجموع المصروفات		(10.099.404)	(8.998.237)
فائض السنة - بيان ج		9.083.201	5.612.116

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا البيان

هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان ج

بيان التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	المجموع	الفائض المتراكم
	دينار أردني	دينار أردني
رصيد 2024/1/1	11.992.252	11.992.252
المبلغ المحول الى الخزينة العامة	(9.413.889)	(9.413.889)
إيرادات مؤجلة عن منح أصول	27.966	27.966
إطفاء إيرادات مؤجلة عن أصول	(248.758)	(248.758)
أثر ذمم شركات التعدين لعام 2023	4.238.699	4.238.699
تعديلات سنوات سابقه	17.060	17.060
فائض السنة - بيان ب	5.612.116	5.612.116
رصيد 2024/12/31 - بيان أ	12.225.446	12.225.446
المبلغ المحول الى الخزينة العامة	(10.617.819)	(10.617.819)
إيرادات مؤجلة عن منح أصول	-	-
إطفاء إيرادات مؤجلة عن أصول	(903.653)	(903.653)
أثر ذمم شركات التعدين لعام 2024	4.675.224	4.675.224
تعديلات سنوات سابقه	778.665	778.665
فائض السنة - بيان ب	9.083.201	9.083.201
رصيد 2025/12/31 - بيان أ	15.241.064	15.241.064

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا البيان

هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

بيان د

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية</u>	دينار أردني	دينار أردني
فائض السنة	9.083.201	5.612.116
إستهلاكات وإطفاءات	323.633	417.283
الفائض التشغيلي قبل التغير في بنود رأس المال العامل	9.406.834	6.029.399
<u>التغير في الموجودات و المطلوبات المتداولة:</u>		
ذمم مدينة	(2.683.721)	(433.340)
ذمم دائنة	(874.036)	16.239
أرصدة دائنة أخرى	(98.133)	306.431
صافي التدفق من الأنشطة التشغيلية	5.750.944	5.918.729
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية</u>		
شراء (حذف) ممتلكات وأجهزة	(143.165)	(233.470)
صافي التدفق من الأنشطة الإستثمارية	(143.165)	(233.470)
<u>التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية</u>		
المحول الى الخزينة العامة	(10.617.819)	(9.413.889)
منح مؤجلة	(903.653)	(220.792)
تعديل الفائض المدور	778.665	17.060
أثر ذمم شركات التعدين	4.675.224	4.238.699
صافي التدفق من الأنشطة التمويلية	(6.067.583)	(5.378.922)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة	(459.804)	306.337
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	1.430.630	1.124.293
النقد و النقد المعادل في نهاية السنة - بيان أ	970.826	1.430.630

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا البيان

4

هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
إيضاحات حول البيانات المالية

1. الوضع القانوني والنشاط

نبذة عن الهيئة

هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن هيئة حكومية تشكلت بموجب قانون اعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية رقم (17) لسنة 2014، وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي واداري ولها بهذه الصفة تملك الاموال المنقولة اللازمة لتحقيق اهدافها والقيام بجميع التصرفات القانونية، وتعتبر الخلف القانوني لهيئة تنظيم قطاع الكهرباء وهيئة تنظيم العمل الاشعاعي والنووي وسلطة المصادر الطبيعية فيما يتعلق بالمهام التنظيمية المقررة للسلطة، ويمثلها رئيس مجلس المفوضين/الرئيس التنفيذي لدى جميع الجهات الاخرى، وتتألف من مجلس مفوضي الهيئة والجهاز التنفيذي، وفي شهر نيسان من عام 2019 صدر قانون هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن رقم (8) لسنة 2019، والذي نظم عمل الهيئة وحدد اهدافها ومهامها وصلاحيات مجلس المفوضين والرئيس التنفيذي بالإضافة الى الأهداف والمهام الواردة في التشريعات التالية:

- قانون الكهرباء العام رقم (64) لسنة 2002 وتعديلاته.
- قانون الوقاية الإشعاعية والأمان والأمن النووي رقم (43) لسنة 2007 وتعديلاته.
- قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة رقم (13) لسنة 2012 وتعديلاته.
- قانون المشتقات البترولية رقم (11) لسنة 2020.
- قانون المصادر الطبيعية رقم (19) لسنة 2020.

الأهداف الاستراتيجية والقطاعية والوطنية التي تساهم الهيئة في تحقيقها

الأهداف الوطنية التي تساهم الهيئة في تحقيقها:

1. الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي وضبط عجز الموازنة وبناء نظام مالي كفؤ وقليل المخاطر.
2. خلق بيئة استثمارية جاذبة قادرة على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية.
3. تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والعدالة في توزيعها.

الأهداف القطاعية التي تساهم الهيئة في تحقيقها بشكل مباشر:

1. تنظيم القطاع على اساس من التوازن بين مصالح المستهلكين والمرخص لهم والمستثمرين واي جهات اخرى ذات علاقة.
 2. رعاية مصالح المستهلكين شريطة التزامهم بشروط تزويد الخدمة المعتمدة من الهيئة الصادرة عن المرخص له والمصرح له.
 3. الحفاظ على بنية فاعلة للقطاع وتطويرها بما يساهم في تعزيز الجدوى الاقتصادية له وتحسين كفاءته.
 4. ضمان توفير خدمات آمنة ومستقرة ودائمة وذات جودة عالية في القطاع.
 5. ضمان توفير شروط ومتطلبات السلامة العامة والعمل على حماية البيئة وصحة الإنسان وممتلكاته وفقاً لأحكام التشريعات ذات العلاقة بتنظيم القطاع.
 6. ضمان توفير الخدمات المطلوبة من المرخص لهم إلى المستهلكين بصورة كافية وجودة عالية.
- وتوجد أهداف قطاعية أخرى مضمنة في التشريعات ذات العلاقة بعمل قطاع الطاقة والمعادن تعمل الهيئة على تحقيقها بما في ذلك الأهداف الواردة في الاستراتيجية الشاملة لقطاع الطاقة.

5

الأهداف الإستراتيجية للهيئة :

1. تنظيم قطاع الطاقة والمعادن على أساس التوازن بين مصالح المستهلكين والعاملين في القطاع والمستثمرين وأي جهات أخرى ذات علاقة.
2. تطوير منظومة فعالة للرقابة والتفتيش على القطاع لتحسين وتعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين وتحقيق التنافسية وحماية الإنسان والبيئة.
3. تطوير منظومات ومنهجيات التسعير على أساس التكلفة المستهدفة لضمان تحسين الأداء وبأقل التكاليف.
4. رفع كفاءة وفاعلية الهيئة.

الموارد المالية للهيئة

تتألف الموارد المالية للهيئة مما يلي:

1. المبالغ التي تخصص لها في الموازنة العامة.
2. العوائد التي تتأتى لها من رسوم الرخص والتصاريح وتجديدها.
3. بدل الخدمات التي تقدمها الهيئة.
4. المساعدات والهبات والتبرعات والمنح شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني.
5. حصيلة الغرامات التي تفرضها الهيئة بموجب التشريعات ذات العلاقة بتنظيم القطاع.

الفائض السنوي

تؤول الفوائض السنوية التي تتحقق لدى الهيئة بعد اقتطاع جميع نفقاتها الى الخزينة العامة.

الإعفاءات

- تتمتع الهيئة بجميع الإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية .
- تعتبر اموال الهيئة وحقوقها أموالاً عامة يتم تحصيلها وفقاً لقانون الأموال الأميرية المعمول به ولهذه الغاية يمارس الرئيس الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري او للجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في ذلك القانون.

موازنة الهيئة

بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (1534) تاريخ 2018/10/15 ورقم (1656) تاريخ 2018/10/22 تم نقل موازنة الهيئة من قانون موازنات الوحدات الحكومية الى قانون الموازنة العامة.

عدد الموظفين

- بلغ عدد الموظفين على رأس عملهم في نهاية عام 2025 (427) منهم (2) موظفين مبتعثين و (-) موظفين موقوفين عن العمل، وعدد (-) موظف مكلف بالعمل لدى جهة حكومية، بينما بلغ عدد الموظفين المجازين بدون راتب (43) موظفاً وموظفة.

إعتماد البيانات المالية

- تم اعتماد البيانات المالية من قبل مجلس مفوضي الهيئة في جلسته رقم (37) المنعقدة بتاريخ 3 حزيران 2026.

2. السياسات المحاسبية الهامة

تم عرض البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وفيما يلي ملخصاً لاهم السياسات المحاسبية المتبعة:

6

أ- اساس القياس

- تم اعتماد البيانات المالية وفقاً لاساس التكلفة التاريخية وتم تعديل هذا الاساس بالنسبة لبعض الأصول كما هو موضح ادناه.
- ان الدينار الأردني هو عملة اظهر القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للهيئة.
- تتبع الهيئة مبدأ الاستحقاق في اثبات ايراداتها ومصروفاتها فيما يتعلق بإيرادات الكهرباء والتعدين أما باقي الإيرادات فتكون على الأساس النقدي.

ب- الممتلكات والألات والمعدات

يتم اثبات كافة الممتلكات والألات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم أو أي مخصص مقابل التدني وتتبع الهيئة طريقة القسط الثابت في احتساب الاستهلاك على الممتلكات والألات والمعدات عدا الأراضي المملوكة على العمر الانتاجي المقدر لهذه الممتلكات باستخدام النسب المئوية التالية:

مباني	2%
اثاث ومفروشات	10%
سيارات	15%
آلات وأجهزة ومعدات	15%

في حالة استبعاد اي من الممتلكات فيتم حذف القيمة المسجلة للاصل المستبعد والاستهلاك المتراكم من تاريخ الاستبعاد من الحسابات وترحل النتيجة سواء ربح او خسارة الى بيان الدخل.

يتم رسمة الاضافات والتحسينات الكبيرة بالتكلفة , اما مصاريف الصيانة والتصليح فيتم تحميلها على العمليات الجارية حال حدوثها.

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من ان طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

ج- الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على اساس تقدير عمرها الزمني لمدة محددة او لمدة غير محددة. ويتم اطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الاطفاء في قائمة الدخل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن اعمال الهيئة ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الشامل في نفس السنة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية . كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم اجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تتمثل الموجودات غير الملموسة ببرامج الحاسوب والتي تطفأ بنسبة 15% سنوياً.

7

د- النقد والنقد المعادل

لاهداف اعداد بيان التدفقات النقدية فان بند النقد والنقد المعادل يتمثل في النقد في الصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل والتي لديها تواريخ استحقاق ثلاثة اشهر أو أقل.

هـ - العملات الاجنبية

تسجل المعاملات بالعملة الاجنبية خلال السنة بالدينار الاردني على اساس اسعار السوق السائدة بتاريخ هذه المعاملات وتقيد الموجودات والمطلوبات بالعملات الاجنبية بالدينار الاردني على اسعار الصرف السائدة كما في نهاية السنة المالية وتؤخذ الفروقات الناجمة عن التغيير في اسعار الصرف الى بيان الدخل.

و- المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الهيئة التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ز- الذمم والأرصدة الدائنة الأخرى

يتم اثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت او لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

ح- الذمم المدينة

تظهر الذمم المدينة والدائنة بمقدار قيمة العقود أو المطالبات التي عقدتها الهيئة ويتم اخذ مخصص تدني للذمم المدينة عندما يتبين للإدارة عدم امكانية تحصيل كامل هذه الذمم ويتم احتساب المخصص على اساس الفرق فيما بين القيمة الدفترية والقيمة القابلة للاسترداد.

ط- إثبات الإيرادات

يتم اثبات إيرادات الهيئة عندما تنتقل منافع ومخاطر الملكية الى المشتري وعند التمكن من قياس الإيرادات بشكل يمكن الاعتماد عليه.

ي- المنح العينية والنقدية

يتم تسجيل المنح العينية كإيرادات مؤجلة ضمن بند المطلوبات عند استلامها ويتم بعد ذلك الاعتراف بهذه المساهمات كجزء من الإيرادات وذلك بشكل يتناسب مع استخدامات تلك الممتلكات والمعدات. أما المنح النقدية فيتم الاعتراف بها في بيان الدخل.

ك- الأدوات المالية

- تعرف الاداة المالية بأنها اي عقد ينتج عنه أصل مالي في منشأة أو أداة حقوق ملكية في منشأة اخرى.
- تتألف الادوات المالية للشركة بشكل رئيسي من النقد والنقد المعادل وأرصدة البنوك والذمم المدينة والدائنة.

ل- التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة للسنة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنة السابقة.

م - استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الهيئة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضاً على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الهيئة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن اوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

8

3. النقد والنقد المعادل

أ- يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
بنك القاهرة عمان	970.826	1.430.630
المجموع	970.826	1.430.630

ب- يوجد اختلاف بين رصيد التثبيت المباشر من البنك المركزي كما في 2025/12/31 والسقف المتاح في تسوية بنك القاهرة عمان – صندوق الأمانات، وقد قامت الهيئة بمخاطبة الجهات المعنية للعمل على معالجة الاختلاف بينهما إلا أنه لم يتم تلقي أي رد حتى تاريخ إقرار هذه البيانات المالية علماً بأن التسوية البنكية المعده لحساب بنك القاهرة عمان مطابقاً دفترياً لكشوفات السقف المتاح المرسله من هذا البنك.

4. ذمم مدينة

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
ذمم شركات الكهرباء		
شركة الكهرباء الوطنية	17.322.525	14.950.240
شركة كهرباء محافظة إربد	401.767	86.833
شركة السمرا لتوليد الكهرباء	2.636.258	1.792.958
شركة الكهرباء الاردنية	-	292.500
ذمم شركات المولدة للطاقة	226.540	9.054
شركة توزيع الكهرباء	91.842	-
شركة الزرقاء لتوليد الطاقة	215.550	-
شركة توليد الكهرباء المركزية	133.569	-
شركة الطاقة الخضراء للطاقة المتجددة	119.323	-
مشروع الشوبك لطاقة الرياح	113.342	-
مجموع ذمم شركات الكهرباء	21.260.716	17.131.585
ذمم موظفين	1.850	1.850
ذمة شركة مجموعة التكنولوجيا الخضراء	3.393	3.878
المجموع	21.265.959	17.137.313
مخصص تدني ذمم شركات الكهرباء	(13.363.615)	(10.946.836)
ذمم شركات الكهرباء بعد المخصص	7.902.344	6.190.477
ذمم شركات التعدين	20.225.942	18.298.727
مخصص تدني شركات التعدين	(15.021.081)	(14.065.720)
رصيد ذمم شركات التعدين بعد المخصص	5.204.861	4.233.007
مجموع الذمم المدينة بعد المخصصات	13.107.205	10.423.484

9

6. موجودات أخرى بالصافي

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
برمجيات حاسوب	485.441	485.441
الإطفاء المتراكم	(485.440)	(485.440)
المجموع	1	1

7. ذمم دائنة

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
ذمم موردين	665	362.863
ذمم الشركات المولدة للكهرباء من الطاقة المتجددة	-	30
ذمم شركات التعدين	1.848.978	2.360.786
المجموع	1.849.643	2.723.679

8. أرصدة دائنة اخرى

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
امانات الضابطة العدلية	176.751	152.441
امانات شيكات معلقة	-	8.314
امانات موظفين	141	2.077
امانات تسييل كفالات	107.400	110.400
شركة ADSTM	-	7.403
امانات مديرية الرقابة الإشعاعية	894	631
امانات تطوير النظام الكهربائي	-	100
امانات تدريب إقليمي ومحلي	-	20.126
امانات حوالات معلقة	4.865	4.865
امانات تدريب وتحفيز ونقل تكنولوجيا	6.724	5.249
امانات شركة الموارد الوطنية للغاز	4.687	4.687
امانات المركز الوطني للأمن النووي	28.719	5.890
امانات كفالات	255.500	305.500
امانات صيانة قطع غيار	15.943	30.140
امانات حضانة هيئة الطاقة	10.423	4.101
امانات بدل إنشاء منصة إلكترونية للمشاركين المنزليين		
المستفيدين من الدعم	160.777	74.257
امانات بدل كلف الرقابة والتنظيم	31.229	133.733
امانات الضمان الاجتماعي	10.568	10.095
امانات تقييم الشبكة الكهربائية لشركات توزيع الكهرباء	115.905	158.318
امانات أخرى	12.100	2.432
المجموع	942.626	1.040.759

9. فائض إعادة تقييم الموجودات الثابتة

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
أراضي	2.192.200	2.192.200
أجهزة وادوات	128.451	128.451
أثاث ومفروشات	10.879	10.879
سيارات	133.000	133.000
مباني	503.100	503.100
المجموع	2.967.630	2.967.630

10. إيرادات مؤجلة عن منح أصول

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
أجهزة ومعدات وحاسوب	10,520,288	10.520.288
سيارات	508,003	508.003
كرفان	31,000	31.000
أثاث ومفروشات	25,303	25.303
المجموع	11,084,594	11.084.594
مجمع إطفاء إيرادات مؤجلة	(11,010,152)	(10.106.499)
المجموع	74,442	978.095

11. الفائض المتراكم

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
فائض المدور	8.279.721	7.825.735
فائض السنة – بيان ب	9.083.201	5.612.116
تحويلات لوزارة المالية	(10.617.819)	(9.413.889)
اثر رسوم ذمم شركات التعدين على الفائض	4.675.224	4.238.699
تعديلات سنوات سابقة	778.665	17.060
المجموع	12.198.992	8.279.721

12. إيرادات رسوم الترخيص لقطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

(أ) يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
ايرادات ترخيص شركة توليد الكهرباء المركزية	5.045	2.329
ايرادات ترخيص شركة الكهرباء الوطنية	2.372.286	2.151.522
ايرادات ترخيص شركة توزيع الكهرباء	376.068	362.507
ايرادات ترخيص شركة السمرا لتوليد الكهرباء	702.300	556.500
ايرادات ترخيص شركة كهرباء محافظة اربد	401.766	351.164
ايرادات ترخيص شركة كهرباء شرق عمان	209.544	150.242
ايرادات ترخيص شركة Xenel-kepcو القطرانة	223.953	237.692
ايرادات ترخيص شركة الكهرباء الأردنية	1.359.033	1.222.910
ايرادات ترخيص شركة آسيا	27.234	19.003
ايرادات ترخيص شركة اي ايه اس	25.336	32.063
ايرادات بدل خدمات طلب الحصول على رخصة	201.187	152.386
ايرادات بدل خدمات توليد طاقة كهربائية ذاتية	196.248	63.866
ايرادات رسوم البترول والصخر الزيتي	380.655	356.049
ايرادات ترخيص شركة الزرقاء لتوليد الطاقة	287.946	328.667
ايرادات ترخيص شركات الطاقة المتجددة	186.986	161.678
ايرادات استغلال مصادر الطاقة المتجددة	2.825.909	-
المجموع	9.781.496	6.148.578

13. إيرادات رسوم المصادر الطبيعية

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
ايرادات ترخيص المناجم	2.863.756	2.758.607
ايرادات ترخيص المقالع	347.518	265.498
ايرادات المتابعة والتفتيش	180.700	185.889
المجموع	3.391.974	3.209.994

14. إيرادات رسوم العمل الإشعاعي والنووي

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
ايرادات بوابات حدودية	2.430.402	3.023.905
ايرادات الترخيص والتفتيش	440.577	239.787
ايرادات رسوم فحص العينات	9.115	3.880
المجموع	2.880.094	3.267.572

15. إيرادات النفط ومشتقاته

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
ايرادات ترخيص وكالات الغاز	273.820	278.196
ايرادات ترخيص مستودعات الغاز	149.210	203.875
ايرادات ترخيص محطات المحروقات	374.015	457.338
ايرادات إستيراد مواد بترولية	451.366	525.150
ايرادات رسوم الخدمات التنظيمية	327.859	103.565
ايرادات نشاط نقل النفط ومشتقاته	4.200	13.222
المجموع	1.580.470	1.581.346

14

16. رواتب وأجور وملحقاتها

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب الموظفين	1.062.133	1.022.104
علاوات الموظفين	2.142.772	2.131.881
مكافآت الموظفين	1.234.596	1.061.489
مساهمة الهيئة في الضمان الاجتماعي	538.298	512.195
مساهمة الهيئة في صندوق الادخار	39.246	38.514
المجموع	5.017.045	4.766.183

17. مصاريف إدارية وعمومية

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025	31 كانون الأول 2024
	دينار أردني	دينار أردني
بريد وهاتف وانترنت	30.992	25.881
محروقات	114.218	108.349
قرطاسية ومطبوعات	20.404	18.882
كهرباء ومياه	58.700	80.510
نظافة	62.496	47.990
صيانة	99.528	95.079
مصاريف سفر في مهمات رسمية	109.694	100.840
تدريب وبعثات علمية	4.325	4.045
تأمين مركبات	14.944	20.799
مواد وخامات	8.030	9.632
مصاريف مكافآت لغير الموظفين	96.860	69.715
مصاريف اخرى	5.711	1.647
ايجارات	26.000	23.000
مصروف إعلانات وحملات توعية	79.487	51.852
مصروف ضيافة	12.167	13.585
مصروف مؤتمرات ومحاضرات	2.416	4.995
عقود خدمات وأمن وحراسه	34.911	43.686
إشتراكات	74.604	73.560
أتعاب إستشارات مهنية وقانونية	7.585	40.649
المجموع	863.072	834.696

18. النفقات الرأسمالية

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025 دينار أردني	31 كانون الأول 2024 دينار أردني
مواد ولوازم متفرقة وأجهزة	112.535	52.176
مصاريف التدريب والتأهيل ودراسات أبحاث	20.745	14.060
رخص وبرامج أنظمة تشغيل	380.404	366.721
نفقات المركز الوطني للأمن والأمان النووي	38.020	29.328
المجموع	551.704	462.285

19. إيرادات (مصاريف) سنوات سابقة

يتألف هذا البند مما يلي:

	31 كانون الأول 2025 دينار أردني	31 كانون الأول 2024 دينار أردني
ايرادات (مصاريف) سنوات سابقة عن رسوم تعدين	-	(25.252)
ايرادات (مصاريف) سنوات سابقة عن رسوم توليد كهرباء	(12.476)	-
المجموع	(12.476)	(25.252)

20. كتاب المستشار القانوني

توجد قضية مالية واحده مقامة على الهيئة بمبلغ -/178.975 دينار اردني وفقاً لرأي مدير الشؤون القانونية في الهيئة ما زالت قيد النظر امام المحاكم المختصة.

21. الأدوات المالية**أ- القيمة العادلة:**

- إن القيمة الدفترية للأصول و الالتزامات المالية تساوي تقريباً قيمتها العادلة.
- تشير الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية الى القيم العادلة لهذه الأدوات المالية، كما تعرض بعض السياسات المحاسبية في الايضاح (2) الطرق المستخدمة في تقييم هذه الادوات.

ب- مخاطر السوق:

تعرف مخاطرة السوق بأنها مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق وتتضمن المخاطر التالية:

- مخاطرة العملة

تعرف مخاطرة العملة بأنها مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية.

- مخاطرة السعر الأخرى

تعرف مخاطرة السعر الأخرى بأنها مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق (غير تلك الناجمة عن مخاطرة سعر الفائدة أو مخاطرة العملة)، سواء كان سبب التغيرات عوامل خاصة بالأداة المالية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المالية المشابهة المتداولة في السوق.
- إن الأدوات المالية الظاهرة في بيان المركز المالي ليست خاضعة لمخاطرة السعر الأخرى .

- مخاطرة سعر الفائدة

تعرف مخاطرة سعر الفائدة بأنها مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة في السوق.

إن الأدوات المالية الظاهرة في بيان المركز المالي خاضعة لمخاطرة سعر الفائدة على موجوداتها والتي تحمل فائدة والمتمثلة بالودائع لدى البنوك.

ج- مخاطرة الائتمان

تعرف مخاطرة الائتمان بأنها مخاطرة إخفاق أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته مسبباً بذلك خسارة مالية للطرف الآخر.

- تحتفظ الهيئة بالنقد لدى مؤسسات مالية ذات ائتمان مناسب.

- تحافظ الهيئة على رقابة جيدة على مستويات الائتمان الممنوحة للعملاء وعمليات التحصيل.

تواصل مع الهيئة :



هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن

ص.ب 1865 عمان 11821 الأردن

+962 6 5805000

+962 6 5805003

info@emrc.gov.jo

www.emrc.gov.jo



الخدمات الإلكترونية



الموقع الإلكتروني



تطبيق مواقع شحن المركبات



منصة دعم الكهرباء